

اللسانيات الجنائية دراسة في المفاهيم والمجالات والإجراء التطبيقي: عينات من جنائيات ذي قار

منتهى مجيد عجيل

قسم اللغة الإنكليزية /كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة ذي قار

dr.muntaha.mjeed.ajeel@utq.edu

الملخص

لاقت اللسانيات الجنائية عناية فائقة من الباحثين الغرب ، بوصفها حقلا بينيا تطبيقيا يسعى إلى تطبيق المناهج اللسانية في ميادين القضاء والتحقيق الجنائي ، وقد وجدت إقبالا واسعا في الولايات المتحدة وأستراليا ، إذ خصصوا لها مراكز خاصة بالأدلة و الأبحاث ، وزودت بموظفين لسانيين ، يقوم عملهم على دراسة الأدلة الجنائية سواء كانت لغوية أو غير لغوية كأن تكون اللغة أداة لتحليل وكشف غموض الجنائيات ، و لم ينحصر هذا الفرع اللساني عند الغرب فقط، فهو كمنظأره من الفروع حصل على حظ من الترجمة في وطننا العربي، وأيضاً شرع بعض الباحثين في تدوين بنات أفكارهم حوله ، والحقيقة أن نتاجهم قليل مقارنة بنتائج المناهج اللسانية الأخرى؛ لذا سعى بحثنا أن يضع بصمة لغوية جنائية ، هدفت إلى دراسة عينية للواقع الجنائي في محافظة ذي قار ، عبر تطبيق تلك الآليات البيئية عليها ، ليصير عملا بحثيا ميدانيا يسعى إلى تسليط الضوء على الثغرات اللغوية في إفادات المتهمين، و المساهمة في كشف هوية الجناة ، ولهذه العلة نقلنا الإفادات كما قيلت بأغلاطها النحوية واللغوية. أمّا خطة البحث فقسّم على ثلاثة مطالب ، الأول تناول النشأة المهادية الخاصة باللسانيات الجنائية ، والثاني تطرق إلى مجالها التطبيقي ، والثالث فبحث الإجراء التطبيقي الذي سلط الضوء على نماذج معينة من جنائيات ذي قار، واختتم البحث بتوصية ونتائج وقائمة في المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية : اللسانية الجنائية ، علم السيميائية ، علم الأسلوب ، المتون ، النفس

Forensic Linguistics: A Study of Concepts, Fields, and Applied Procedures – Samples from Felonies in Dhi Qar

Muntaha mjeed ajeel

Department of English, College of Education for Human Sciences, University of thi Qar
dr.muntaha.mjeed.ajeel@utq.edu, E-mail

Abstract

Forensic linguistics has received considerable attention from Western researchers as an interdisciplinary applied field that seeks to apply linguistic methods in the domains of judiciary and criminal investigation. It has gained wide popularity in the United States and Australia, where specialized centers for evidence and research have been established and staffed with linguists whose work involves analyzing forensic evidence—whether linguistic or non-linguistic—using language as a tool to interpret and resolve ambiguities in criminal cases. This linguistic field has not been limited to the West; like other branches, it has also been translated into the Arab world, and some researchers have begun to document their ideas on the subject. However, their output remains limited compared to other linguistic approaches. Therefore, this study seeks to make a contribution in forensic linguistics by conducting an applied examination of the criminal reality in Dhi Qar Governorate through the use of these interdisciplinary methods. It aims to shed light on linguistic gaps in defendants' statements and contribute to identifying perpetrators. For this reason, statements were نقل verbatim, including their grammatical and linguistic errors. The research is divided into three sections: the first addresses the historical emergence of forensic linguistics, the second discusses its applied scope, and the third examines the applied procedures by highlighting selected cases from crimes in Dhi Qar. The study concludes with recommendations, findings, and a list of references.

Keywords: forensic linguistics, semiotics, stylistics, texts, psychology

إضاءات مهادية في النشأة وتواشج العلوم :

- إضاءات مهادية في النشأة:

عزى بعض الباحثين الانطلاقة الأولى للإشارات الأزلية الخاصة باللسانيات الجنائية إلى الإنجيل وسفر التكوين ، إذ رُوي في ((الإنجيل أن (يعقوب) وهو الابن الأصغر لربي الله (إسحاق) حصل على لقب الابن الأكبر، ولم يكن في الحقيقة هو الابن الأكبر لإسحاق، إذ قام بتقليد صوت أخيه الأكبر عيسو (Esau) ولم يكتشفه إسحاق بسبب فقدته لبصره في شيخوخته، فمنح هذا اللقب من أبيه إسحاق. فالصوت وسيلة مهمة في تمييز الشخصية، وهذه الرواية غدت من أولى إرهابات اللسانيات الجنائية)) (د. يونس عبد الله الدخي: 2024: 37) ، ويرى آخرون أن البدايات الأولى تنطلق من العصر الروماني والإغريقي فيذكر كوترل "Gotterill" بشأن ذلك أن نشأة هذا العلم يرجع إلى عهد الإغريق والرومان، حينما انشغلت تلك الحضارات بالمناظرات التي دارت حول "إثبات صحة نسبة بعض المؤلفات الأدبية والمسرحية لكتّابها الذين كانوا كثيراً ما يتهمون بعضهم بالتزوير والسرقات الأدبية) ينظر: عبد المجيد الطيب عمر: 2008(بحث): (278).

ويُعد أوغستس دي مورغان "Augusts De Morgan" أول أستاذ للرياضيات في جامعة لندن، ومن الأوائل الذين أبدوا اهتماماً بأصل التأليف، ففي عام 1851م ، وقد كتب المذكر سالفار رسالة لصديقه الكاهن هيلد Heald بكيمبردج، عبّر فيها عن اهتمامه بمسائل أصل التأليف للخطابات المنسوبة للقديس بول، إذ أشكل على المؤلفات الإنجيلية والتوراة من حيث أصل التأليف بعد عملية حسابية لعدد الكلمات والحروف لكلا الكتابين توصل خلالها إلى أن هذه اللغة اليونانية التي كتبها اليهود (بدون إصدار قرار بخصوص ما إذا كتب بول أم لم يكتب باللغة العبرية وترجمات أخرى) لم تكن بقلم بول أصلاً(ينظر: جون أولسون : ترجمة د. ناصر محمد الحقباني 1429هـ: 255). بمعنى أن تلك المؤلفات المنسوبة إلى "بول" تقع في دائرة الشك.

وأما الباحثون العرب فيرجعونها إلى الحضارة الإسلامية لاسيما الآيات القرآنية الدالة على القضايا الجنائية، أضف إلى ذلك ((أن علماء المسلمين الأجلاء وخصوصاً علماء الحديث كانوا أول من استخدم أساليب هذا العلم، وبدقة متناهية في إثبات نسبة الأحاديث الشريفة للرسول صلى الله، ويعتبر الإمام الطبري (رحمه الله) إماماً في هذا العلم، حيث استخدم الطبري نظريات علم الأسلوبية وبنفس الطريقة التي يستخدم بها اليوم في إثبات صحة تلك الأحاديث الشريفة)) (ينظر: سعاد طعبة: 2022م: (بحث) 51) ، وفي العصر الحديث قرن الباحثون اللسانيات الجنائية ببعض الحوادث التاريخية ، ومن ذلك الحادثة التي حصلت في تاريخ 1927 م حول مذكرة الفدية في مدينة كورنينج - نيويورك ، حيث أفادت وكالة أسوشيتد أن "دنكان ماكلور ، من جونسون سيتي عم الفتاة المخطوفة ، هو العضو الوحيد في العائلة الذي يتهجى اسمه " در "بدلاً من" مكلور ". الرسالة التي تلقاها ، يفترض أنها من الخاطفين ، كان موجهاً إليه بالاسم الصحيح ، إلا أن الكاتب كان على دراية بالاختلاف في التهجئة (ينظر : سعاد طعبة: 2022م: (بحث) 51).

وأما مصطلح (forensic Linguistics) فيعود تاريخه إلى عام 1968 م عندما قام العالم اللغوي " جان سيفرتيك" بتحليل مقابلة جنائية بين سائق شاحنة يُدعى "تيموثي إيفانز" وكان متهماً بقتل زوجته وطفله الرضيع ، وقد اكتشف اللغوي " جان" أن أجزاء من المقابلة تختلف في أسلوبها النحوي مع ما تبقى من إجزائها المسجلة وعلى ضوء ما أثبتته العالم اللغوي تمت تبرئة المتهم بعد أن تمّ حكمه بالإعدام(ينظر: عادل الشيخ: 2021 م : 15) .

أضف إلى ذلك الدراسات التي قدّمها روجر شوي (Regershay)، وزملائه من علماء اللغة الأمريكيين في مطلع الثمانينات من القرن الماضي من أهم الأعمال التي وضعت اللبنات الأساس لللسانيات الجنائية، إذ عالجت هذه الدراسات كثيراً من القضايا الجنائية والمدنية التي كانت اللغة تشكل فيها جزءاً من الأدلة القضائية، وفي عام 1994م شرع (كولتهارد) في تحليل إفادة (ديريك بنتلي) الذي شنق في خمسينات القرن الماضي ، إذ عدّ هذا التحليل عاملاً مهماً في العفو عن (بنتلي) بعد وفاته، وقد اعتمد (كولتهارد) في تحليله منهج تحليل الخطاب كما بين ذلك في مدخله الذي وضعه، وكذلك اعتمد على نظرية الفعل الخطابي، وعلم متن اللغة والنمط اللغوي، وعلم اللغة النفسي (عامر محسون : 2023 : 95) ، وفي ضوء ذلك أسس مكتب التحقيقات الفدرالي في الولايات المتحدة وهو أكبر مختبر لفحص البيانات اللغوية في العالم وأحدثها لتقديم معلومات استخباراتية للسلطات في أمريكا، يُعد هذا المختبر قاعدة أساس لتطوير الممارسات في علم اللسانيات الجنائية(ينظر: عامر محسون : 2023: 95).

وفي قارة أستراليا، فقد بزغت اللسانيات الجنائية ((أول مرة في منتصف التسعينات، حيث بدأ الباحثون في استخدام نظريات علم اللغة الاجتماعي وتطبيقاتها في مسائل ذات صلة بالجريمة والنزاعات القانونية. وكان جل اهتمام هؤلاء العلماء منصبا على حفظ حقوق الأفراد أثناء التحقيقات والإجراءات القانونية. وكان هؤلاء العلماء منشغلين تحديداً بالصعوبات التي تواجه الأبورجيني (Aborigine) السكان الأصليين لأستراليا، أثناء التحقيقات التي تُجرى معهم بواسطة رجال الشرطة والقانون)) (عبد المجيد الطيب عمر: 2008: (بحث:278)).

وفي ((المملكة المتحدة فإنَّ شعبة خدمات العلوم الجنائية، تمثل قسماً أساسياً في وزارة الداخلية البريطانية. وهي تضطلع بدور مهم لتوفير معلومات دقيقة لمساعدة الشرطة ورجال القانون لإصدار أحكامهم وذلك بعد فحص وتحليل الأدلة الجنائية أو المدنية المشتمة على بيانات لغوية (ندوة الإنترنت، ٢٠٠١ م)) (عبد المجيد الطيب عمر: 2008: (بحث:279))

وفي ضوء ما تقدّم يمكن القول أن البداية الرئيسة للسانيات الجنائية في مطلع الثمانينات في القارة الأمريكية ، والمحاولات المهمة التي تلتها في منتصف التسعينات في قارة استراليا والمملكة المتحدة ، أما الإشارات السابقة سواء الواردة في سفر التكوين أو القضايا الحاصلة في العصور القديمة ، لاسيما الإغريقية والرومانية والإسلامية ، فلا تعدو كونها حوادث عامة استعملت الخطاب وآلياته الحجاجية وتقنياته البلاغية للوصول إلى حقائق الأمور، ومثال ذلك القرآن الكريم وما ورد فيه من قضايا جنائية كالسرقة والتهام في سورة يوسف ، وكذلك قضية فصل الخطاب عندما حكم داوود وسليمان في الحرث ، وصحة نسبة المؤلفات إلى مؤلفها وغيرها ، ولا نعتقد أنها سبب رئيس في اكتشاف اللسانيات الجنائية ، فلا تخلو جنائية في عصر ما من الجانب اللغوي ومن حكماء لغويين قادرين على فك شفرات تلك القضايا اللغوية وبيان أثرها في اكتشاف الجاني ، فاللسانيات الجنائية أو علم اللغة الجنائي ذلك العلم الذي أسس على مرتكزات في علم تحليل الخطاب وآلياته وما يتعلق به من مناهج ونظريات أخر كتقنيات التداول والحجاج وعلم اللغة الاجتماعي وغيرها إلى جانب العلوم الأخرى غير اللغوية جميعها تتضافر لتتسج لنا نظرية اللسانيات الجنائية .

-اللسانيات الجنائية وتواشج العلوم :

الباحث في هذه النظرية يلحظ أنها حفلٌ تطبيقيٌّ معرفيٌّ بينيٌ يحتجن أصنافاً عدة من العلوم والنظريات اللغوية اللسانية وغير اللغوية ، تتألف جميعها أو بعض منه حسب نوع الجنائية لكشف ملبساتها ، وتحديد هوية الجاني ، وأنّ تداخل تلك الاختصاصات وتواشجها قد يفضي إلى إيهام القارئ بأنه تداخل بين علم الجريمة واللسانيات ، وهو إيهام منقوض ؛ لكون المادة في علم الجريمة اجتماعية وسيكولوجية تبحث عن سلوك الجاني والأسباب النفسية لقيامه بالجريمة ، وهذا يتقاطع مع هدف اللسانيات الجنائية التي تسعى إلى توفير الأدوات والوسائل اللازمة لتحليل بصمات الجريمة عبر المصاحبات اللغوية الواردة معها سواء كان ذلك بلغة منطوقة أو مكتوبة ؛ ولذا يشرع اللساني الجنائي إلى اعتماد مجموعة من الاختصاصات العلمية كعلم التشريح ، واللغويات اللسانية ، مثل اللسانيات القانونية، والتداولية ، والحجاجية والاجتماعية لاسيما علم اللهجات ، وعلم الأسلوب الجنائي، وعلم الصوت الجنائي ، وأما غير اللغوية فعلم النفس الجنائي ، وجدير بالذكر بأن السيميائية غير اللغوية وإن لم يُشر لها في مباحث الكتاب السابقين ، فأنتنا نرى أنها علم حيوي يُسهم أحيانا في كشف الأدلة الجنائية عبر العلامات الحية المرافقة للجاني وغير الحية كالرموز وغيرها ، ونفصل ذلك لاحقا ، ولو شرعنا في بيان الوشائج بين اللسانيات الجنائية والعلوم المذكورة أعلاه سنبدأ بأقربها صلة منها ، وهي اللسانيات القانونية أو القضائية.

تواشج اللسانيات القانونية والقضائية مع اللسانيات الجنائية: إن أولى اللسانيات قري من اللسانيات الجنائية هي القانونية والقضائية حتى أن بعض الباحثين ترجم كلمة "Forensic" التي تعني الجنائيات بمصطلح القضاء ، والأخير مصطلح شامل يحتجن ((الأطراف المعنية بقضية ما، بما ذلك المدعي عليه والشهود والمحامين والقضاة)) (حورية نهاري ، وأنوار بن شوك: 2024 م (بحث: 267) ، وهو رأي مردود سنفصله في المطلب الثاني من البحث ، وأما اللسانيات القضائية فهـ((تتناول عملية التواصل وما يعرض لها من عقبات ومشكلات وتأثيرات وكيفية استثمار الأداء اللغوي في حلّ مشكلة جنائية أو قضائية تتعلق بإحقاق حقّ أو إبطال باطل، أو إزالة التوترات السياسية بين فئات المجتمع الواحد أو دول العالم، وتتجاوز ذلك إلى مكافحة الإرهاب بما يتاح من أدلة لغوية خالصة أو علامات لغوية تقود إلى مكافحة الإرهاب والجريمة في العالم)) (وليد أحمد العناتي 2023(بحث:343))، وأما اللسانيات القانونية فتشمل دراسة القوانين والأنظمة الدولية الخاصة والعامة وتبحث في دستور

الأمم، ولها تداخلاتها في علوم لسانية عدة ، و تهتم بـ((دراسة اللغة أثناء الاستعمال القانوني بغية الوصول إلى حقيقة مجهولة أو لبناء موقف معين في الخطاب التشريعي أو القانوني)) (عامر محسون :2023: 79)

، فالقانون والقضاء أحد روافد اللسانيات الجنائية ، بل ميدانها وساحة اشتغالها، فمرة يبحث اللساني الجنائي في القوانين ومواد التشريعات الدستورية وبيان مدى موافقتها لجنائية معينة ، ومرة يبحث في آراء القضاة وخطاباتهم وآراء المدعي والمدعى عليه لكشف الحقائق المجهولة في جريمة معينة .

تواشج علم الأسلوب مع اللسانيات الجنائية: لا يخفى على حبيب مدى الارتباط والتداخل بين اللسانيات الجنائية والأسلوب ، فلأخبر أثر كبير في اكتشاف هوية الجاني في قضية معينة ، سواء كانت تلك القضية سرقات أدبية وعلمية ، أو قضايا قتل أو انتحار أو تهديد، وينجز ذلك عبر تركيبات لغوية مميزة كاستعمال لفظ معين وتكريره في مواقف متعددة أو اعتماد أسلوب لغوي معين في كتابة المتن ، وغيرها من الأنماط والتعبيرات، لاسما وأن الأسلوب((طريقة خاصة لاستعمال اللغة بحيث تكون هذه الطريقة صفة مميزة للكاتب أو مدرسة، أو فترة زمنية، أو جنس أدبي))، (يوسف أبو العدوس: 2010 : 35) فمسؤوليته التركيز على تحليل المواد المكتوبة أو المنطوقة باستخدام تقنيات علم الأسلوب الجنائي، مما يمكن المحققين والخبراء اللغويين من تقديم الأدلة اللازمة في المحاكم لدعم التحقيقات وتحديد هوية المؤلف الحقيقي للنص، ويعتمد هذا النمط غالباً في قضايا السرقات الأدبية(حورية نهاري ، وأنوار بن شوك: 2024 : 269).

تواشج اللسانيات الاجتماعية مع اللسانيات الجنائية: تُعد اللسانيات الاجتماعية حقلاً مُمرعاً بالأنماط التي تتغذى عليها اللسانيات الجنائية، وفروعها المتمثلة بعلم اللهجات ، والهوية ، والسلطة ، وثنائيات اللغة ، والاجتماعيات التاريخية والوصفية والتطبيقية المتمثلة بالتحويل اللغوي والتخطيط ، تؤثر في التحليل اللغوي الجنائي ، وذلك عبر ربط الصلة بين تلك المعارف اللغوية وسياقتها الاجتماعية وبين القضايا الجنائية ، فعلم اللهجات مثلاً يبحث الاختلاف والتباين في المنطوقات اللفظية نحوياً وصرفياً وصوتياً ودلالياً ، علماً أن تلك المنطوقات تتضمن في لغة واحدة وبيئات جغرافية متنوعة ، و((لا شك في أن دراسة أي نص ستفضي إلى ملامح لهجية معينة وإن كان النص مكتوباً بالفصحى .ومن ذلك أن التفضيلات والانتقادات المعجمية الواردة في النص كثيراً ما تشير على وجه التقريب إلى لهجة الكاتب أو انتمائه الجغرافي، ويتضافر ذلك كثيراً مع الأساليب اللغوية الشائعة في تلك المنطقة الجغرافية المحددة)) (وليد أحمد العناتي: 2023 م: 318) ، فلو كان الجاني أجنبياً ، والجنائية في بلد مغايرة لهجته ، فهنا يقوم البحث الجنائي بالتصدي إلى دراسة لسانية مجتمعية تبرز الخصائص اللفظية والمعجمية والدلالات السياقية الخاصة بلهجته مع استثمار التخصصات والتداخلات المعرفية الأخرى في الكشف حيثيات الجنائية وأطرافها .

تواشج اللسانيات التداولية والحجاجية مع اللسانيات الجنائية حُدَّت التداولية بأنّها ((دراسة الاستعمالات الفعلية لحظة الكلام وما يتولد عنها من دلالات في المقامات الخطابية، في إطار التواصل ومقاصد الخطاب اللغوي)) (مؤيد آل صوينت : 2010م : 23) ، وأما الحجاج:((كل منطوق موجّه به إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها)) (طه عبد الرحمن : 1998م : 226) ، وتتصدى التداولية لدراسة اللغة في آفاق استعمالها ، وقد شقت طريقاً مهيباً في رسم حدود نظرياتها التي عبرت بها عن الإنجاز الفعلي للغة، على وفق أفعال الكلام ونظريات أخرى، فوضعت قواعد نظرية لسانية في الكلام وأساليبه منها قواعد التعاون وقواعد التأديب وقواعد التأشير ((ولما كان التواصل والتفاعل القانوني شطراً من التفاعل اللغوي فإنه يحتكم إلى كثير من الأعراف التداولية العامة المتعارفة؛ على أنه يتفرّد بخصوصيات تتعلق بمجتمع الخطاب القانوني وأنواعه النصّية وطبيعة التفاعلات التي تجري فيه ولاسيما أنها تفاعلات وأحداث تواصلية حَيَّة وممتدة... وهنا يتضح أنّ البعد التداولي هو المرجع الرئيس في اتخاذ أي إجراء قانوني أو إصدار أي حكم قانوني)) (وليد أحمد العناتي : 2023م : 227-228)، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن حدث شجارٌ بين طرفين في مكالمة هاتفية ، وقام أحد الأطراف بتسجيل المكالمة ، وعرضها على القاضي ، فله في ذلك جوابان : إن قال سجلت المكالمة لأثبت عليه التهمة فهنا أدان نفسه ، ويصنف فعله عند القضاة على أنّه فعل إنجازي تداولي مقصده الابتزاز والتهديد ، وإن قال سجلت المكالمة لأحفظ حقي في الدفاع عن نفسي ، فهنا سيصنف فعله على أنه فعل إنجازي تقيدي مقصده الدفاع عن النفس وحماية الحقوق الشخصية وهو حق كفله القانون .

بينما يبحث الحجاج عن التقنيات والآليات التي تدعم الاقتناع والإدعان لقضية ما ، وينجز ذلك بمنطقات بلاغية مدعمة بقواعد منطوقية وعلاقات شبه رياضية تؤسس لواقع أو تبني عليه، أو قد تنطلق من صميم اللغة وقواعدها عبر علاقات الربط والارتباط كعلاقة السبب والنتيجة والسؤال والجواب... الخ أو قد تنطلق من طريق المساءلة والحوار ، ويسهم ذلك كله في عملية التحقيق الجنائي ، فالحوار والمحاكمة يفضيان بوجه من الوجوه إلى صنع ثغرات لغوية تكشف هوية الجاني ، ويحدث

هذا عادة في الجرائم المشتركة ، فقد يتم إقناع أحد الأطراف بأنه سيكون شاهداً وليس منفذاً ثانوياً إذا ما اعترف على الجاني الأساس في الجناية المعنية بالتحقيق ، أو يتم ذلك عبر ربط الأدلة والشواهد عبر علاقات سببية أو إجمال وتفصيل أو عبر قواعد منطقية كتبادل العبارات والألفاظ أو عبر قواعد التعدية أي تمرير قضية باطنية عبر قضية ظاهرة ، أو بوساطة تكرير السؤال بطرق متباينة ، كل ذلك يسقط الجاني في قبضة العدالة ، لأن الألعاب اللغوية الحجاجية لا بد أن تغير مجرى الحديث في لحظة من لحظات الحوار ، فليس من المعقول أن يكون الجاني على وتيرة واحدة في كل مرة حتماً سيكون هناك اختلاف في التعبير وإبداء معلومة مغايرة عما قاله سابقاً، وبذلك يتضح أهمية اللسانيات الحجاجية بديلاً لسياسة الترهيب في عمليات التحقيق الجنائي .

تواشج لسانيات المتن مع اللسانيات الجنائية: يقصد بالمتن مجموعة من النصوص محفوظة ومصنفة إلكترونياً ، وتجمع غالباً لهدف معين ، (ينظر: صالح بن فهد العصيمي: 1445هـ: 59) وهي ما تسمى باللسانيات الحاسوبية ، ويمكن الاستفادة منها في إطار التعاون مع اللسانيات الجنائية في قضية السرقة العلمية بوصفها ظاهرة متفشية في الأوساط الأكاديمية؛ إذ تمثل اعتداء على الملكية الفكرية، وتخل بمبدأ النزاهة في البحث العلمي، وقد تم إعداد برامج آلية خاصة تسمح بالتحرف على المسروقات النصية وتبين نسبة الاستلال في المنتج المعرفي الدقيق، وما زالت الأبحاث جارية لتطوير برامج حاسوبية تعمل على تحديد نسبة التأليف و أصله في بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية والإبداعية المكتوبة باللغة العربية ، إلا أن أهم عقبة يواجهها المختصون عدم وجود قاعدة بيانات نصية مرقمنة لكل المنجز العربي الحديث منذ بدايات عصر النهضة وإلى أيامنا هذه (ينظر: أ. د نعمان بوقرة : 2023: 107).

تواشج علم اللغة الصوتي مع اللسانيات الجنائية: يُعد ((علم الصوتيات القضائية مجالاً واسعاً ويمتد بطريقة تخصيصية في كل الأوقات ، وهو مجال يتطلب علماء مدربين ومتمرسين بشكل عالٍ، ولديهم خلفية قوية في النظرية والتطبيق اللغوي)) (جون أولسون : ترجمة د. ناصر محمد الحقباني : 1429هـ: 255) ، حيث يُسهم في تكامل اللسانيات الجنائية إذ ((يركز على بيان وتحليل التشابه والاختلاف بين التسجيلات الصوتية، سواء كان ذلك لتحديد الهوية الصوتية للمتحدثين أو لتحليل الأصوات المشتبه بها في جرائم مثل التسجيلات الصوتية للتهديدات أو الابتزاز أو غيرها من الأنشطة الإجرامية التي تشترط التحقيق الصوتي. وبالاعتماد على الخصائص الصوتية الفيزيائية مثل التردد، والمدة، والارتفاع، والقوة)) (حورية نهاري ، وأنوار بن شوك: 2024م : 7)، ومن المعلوم أنه لا يوجد شخصان يملكان أجهزة نطق متطابقة، ولما كان الحال كذلك، فإنه لا يمكن أن يوجد شخصان يتحدثان بطريقة واحدة، وذلك لاختلاف الأجهزة التي تشكل الصوت لدى كل شخص فالأصوات كال بصمات لا تتطابق ، فكل شخص يولد بجهاز نطق فريد ينتج صوتاً فريداً مختلفاً عن الآخرين ، وقد استغل العاملون في مجال البحث الجنائي هذه البصمة الصوتية في تحقيق هوية الشخص المعين، حيث يمكنهم تحديد هوية المتحدث حتى ولو نطق بكلمة واحدة (ينظر: عبد المجيد الطيب عمر: 2008م: (بحث) 274)، ويتم ذلك بتحويل رنين صوته إلى ذبذبات مرئية بواسطة جهاز تحليل الصوتي ، وتبين مما سبق أنّ النبر والتنغيم من المجالات الصوتية المهمة في الدرس اللساني الجنائي فمنها يمكن التعرف على الجاني بفضل أجهزة التحليل الصوتي التي يميز عبرها نبرة الأصوات وتنغيمها .

تواشج علم النفس الجنائي مع اللسانيات الجنائية: يصنف علم النفس الجنائي بأنه علمٌ يبحث عن الدوافع والأسباب النفسية لوقوع جريمة ما، ويحلل ذلك سريرياً، وتُناقش نتائج أبحاثه على وفق مواد القانون الجنائي ؛ لذا وبم هذا المصطلح ، أمّا عن تواشجه مع اللسانيات فيتم ذلك عبر تحليل الأدلة اللغوية المكتوبة والمنطوقة الخاصة بسلوك الجاني كالتهديد بالصمة الصوتية، ((فيعمل الطبيب النفسي على تقييم الحالة الذهنية للمدعى عليه وقت وقوع الجريمة)) (سعاد طعبة: (بحث): 2022: 12).

علوم أخرى:

وقد يسأل سائل : هل يمكن أن تُوظف علومٌ أخرى في مجال اللسانيات الجنائية؟ الجواب نعم ، فيمكن توظيف علم السيمياء غير اللغوية أو ما يصطلح عليها بعلم العلامات ، الذي يهتم بدراسة الرموز والإشارات والصور و قراءتها دلالياً ، وبما أنّ لتلك العلامات أثراً في العملية التواصلية مع الآخرين ، فيمكن أن تُسهم في كشف هوية الجاني ، وتدوين ذلك لسانياً ضمن المجال الجنائي ، ودونك العلامات الآتية التي تفصح عن اضطراب الجناة وتسهم في كشف هويتهم :

- فاحمرار الوجه أو اصفراره ← علامة على الاضطراب والارتباك

- واضطراب حركة بؤبؤ العين ← علامة على الكذب

- الرمش الزائد عن الحد ← علامة على المبالغة في إخفاء الحقائق

- لمس الأنف أو حكه ← علامة على الكذب

- عدم التواصل البصري ← علامة على الكذب

وهناك علامات أخر يفصلها علم النفس وتتداخل مع السيمياء ؛ لكونها ترجمة لغوية لحركات غير لفظية تعبر عن فعل معين ، ينبغي أن تلاقى اهتماما في علم الجريمة والجنائيات ، علما أنّها مهمة في التحقيق الجنائي ؛ وذلك لكونها أس من أسس الشك الذي يفتح آفاقا في توجيه المحقق نحو هوية الجاني ، ولا نقول إنّها سبب رئيس في كشف الحقائق ولكنّ طريقة ناجعة تدفع إلى الشك ، وهذا الأخير المجال الأول الذي يوجّه نحو الهدف والغاية المقصودة .

اللساني الجنائي بين تعدد المفاهيم و الوظيفة والمجال التطبيقي:

اللسانيات الجنائية بين تباين الحد وتعدد المصطلحات :

حد اللسانيات الجنائية:

يوصف هذا الفرع اللغوي بأنه منهج تطبيقي يسعى في المقام الأول إلى تطبيق بعض المخططات الفنية والعلمية أثناء تحليله القضايا القانونية والجنائية ، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلات وإصلاح المعوقات التي تواجه اللساني الجنائي أثناء بحثه في الدلائل المصاحبة للجريمة ، ولذلك عرّفه اللسانيون الجنائيون بأنه ((فرع من فروع علم اللغة التطبيقي يقوم على دراسة وتحليل البيانات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم)) (لعبد المجيد عمر الطيب:2008م : 273- 299) ، إلا أنّ هذا المنهج ما زال يواجه إشكالية التعريف في الدول الغربية التي نشأ فيها، ولعل السبب في ذلك هو أن هذا العلم مازال جديداً، وعدد ممارسيه على مستوى العالم قليل جداً، مما يفتح الباب لوجهات نظر متعددة ومتباينة(ينظر: د. محمد ناصر الحقباني: 1429هـ: 1) ، فانقسمت الآراء حوله على فرقتين :

الأولى : وجّهت عنايتها نحو الجريمة الصرفة فقط والبحث في الأدلة الجنائية اللغوية التي تصاحب وقوعها، وكما ورد في التعريف أعلاه ، وكذلك على حدّ وصف أحد الدارسين بأنه يستعمل الوسائل اللغوية للتحقيق الجنائي في الجنائيات التي يشكل الاستعمال اللغوي بعضاً من أدلتها، كأسلوب شخص ما يشتهه بكتابته رسالة ذات صلة بالجريمة، أو في فحص الأدلة الصوتية المسجلة(ينظر: رمزي منير بعلبيكي:1990م :196)، ويرى آخر أنه يُعنى بتطبيق نظريات علم اللغة على القضايا الجنائية لتقديم المساعدة في نفي أو إثبات الأدلة(أحمد نور الدين: 2017م:44).

، الثانية : أما الفرقة الثانية لم تكف بالجريمة فقط، بل وجهت اهتمامها نحو الجنائيات والقوانين وإجراءات التقاضي ، والسبب في ذلك برأيهم أنّ هذا العلم قائم((على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والمخالفات القانونية أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء)) (أ. د. علي حسين خضير: 2025م :547) ، ويقول أحد الباحثين أن علم اللغة أصبح للتحري في الجرائم التي تشكل البيانات اللغوية فيها جزءاً من القرائن ، أو كل القرائن والأدلة الجنائية أو المدنية الموجودة في مسرح الجريمة أو النزاع أما البعض الآخر من الباحثين فيوسعون مفهوم هذا المصطلح ليشمل دراسة ما سبق ذكره بالإضافة إلى دراسة كل العلائق القائمة بين اللغة والقانون(د. يونس عبد الله الدخي : 2024م :52)، فهو معنيّ بتطبيق النظريات اللسانية على النصوص القانونية ومتعلقاتها الإجرائية، والقضايا الجنائية من أجل حفظ الحقوق ومساعدة القضاء في الوصول للحقيقة(المصدر نفسه: 2024م :55)، وهو بذلك يُعنى بدراسة اللغة ، ليس من أجل اللغة ، ولكن بوصفها مُدخلًا يلج الباحث اللغوي عبرها في تحليل مختلف النصوص والخطابات القانونية بغية الكشف عن القصور اللغوية التي تحتجها الجنائيات، فاللسانيات الجنائية: ((تُستخدم في تحليل النص مثل : نص دليل نص تهديد، نص طلب فدية ... وكذلك في الإجراءات القضائية مثل: رسائل التحذير (التي تصدرها السلطة) أو التحقيق، وكذلك التحقيق المتقاطع (التحقيقي) والتحقيق بالإكراه ... فهناك

دراسة وتحليل للغة في الجريمة، وكذلك اللغة التي تستخدم في الإجراءات القضائية والقانونية، وهدف هذه الأخيرة في الأغلب مراقبة أداء الأجهزة القضائية والقانونية والشرطية، وبمعنى آخر: تعيين المفتش القضائي والمفتش القانوني على أداء عمله بمنهجية علمية)) (صالح بن فهد العصيمي 1445هـ: 59)، ونخلص من ذلك أنّ اللسانيات الجنائية منهج بياني تطبيقي يوظف اللغة لدراسة القوانين الجنائية أو المرافعات القضائية أو لغة الشهود التي تحمل بعدا جنائيا، هذا من جانب، ومن جانب آخر دراسة اللغة الجنائية التي تصاحب الجريمة أو تكون دليلا رئيسا فيها، دراسة لا تبحث عن ذاتية اللغة، وإنما تبحث المادة الجنائية فيها، معتمدة في ذلك مجموعة من العلوم اللسانية وغير اللسانية وإما أن تكون هذه العلوم تقنية من تقنيات التحليل أو تكون أحد الأدلة الجنائية. فعلى سبيل المثال الجريمة الكترونية فهذه تصنف دليل جنائي، وفي الوقت ذاته تدخل في بوتقة علم اللغة الصوتي، وقد تكون الجرائم في صيغة منطوقات لفظية مبهمة المعنى، فهنا تحتاج إلى علوم لسانية وغير لسانية بوصفها تقنيات لتحليل الخطاب والوصول إلى القصد والدلالات.

- اللسانيات الجنائية وتعدد المصطلحات :

شكّل الإجراء الاصطلاحي الذي أنجزه باحثو اللسانيات الجنائية في عملية الترجمة اللغوية لهذا الفرع التطبيقي تخبيا فكريا أثر في عملية البحث والتطبيق، فمنهم من أطلق عليه بـ"علم اللغة الجنائي"، ومنهم من ترجمه بـ"اللسانيات الجنائية" ومنهم من رسمه بـ"اللسانيات القضائية"، وبعضهم أطلق عليه "اللسانيات القانونية"، وآخرون تخبروا مصطلح "اللسانيات التشريعية" لأعمالهم الخاصة بهذا الفرع اللغوي، وبعضهم أطلقوا عليه علم اللغة الجنائي أو القضائي، ويبدو أنّ هذا التنوع الاصطلاحي يعود إلى تشعب الدرس اللساني الجنائي بين الجنائيات والقوانين الشرعية والمرافعات القضائية فضلا عن تواسجه مع العلوم الأخرى، فهو حفل متعدد المشارب ينتقي منه اللساني الجنائي ما يلائم القضية المراد بحثها.

ترجمه منير بعلبكي بعلم اللغة القضائي، وذلك في معجمه الذي أصدره في عام 1990 م، على الرغم من عدم توافر مؤلفات هذا الفرع اللغوي في الوطن العربي آنذاك، وقد نقلنا جزءا من تعريفه سابقا، وحدّه بأنه: ((فرع من علم اللغة يستخدم الوسائل اللغوية للتحقيق الجنائي في الجرائم التي يعد الاستخدام اللغوي بعضا من أدلتها؛ (...)) (رمزي منير بعلبكي : 1990م:196)، ومن المترجمين والباحثين العرب من عزّبه بالمصطلح ذاته إذ يرى ((إنّ كلمة قضائي أشمل وأعم من كلمة جنائي، فهي تشمل على كل الأطراف المعنية بقضية ما، بما في ذلك المدعى عليه، والشهود والمحامين والقضاة. فكلمة جنائي criminal محصورة في معناها الجنائي. فهي لا تتضمن أهم أهداف هذا العلم وهو تحقيق العدالة من خلال إيجاد واستخدام الأدلة اللغوية في قضية ما)) (د. محمد ناصر الحقباني: 1429هـ: مقدمة الكتاب: ن)، أما أحمد نور الدين فتخبر تسمية اللسانيات القضائية، في بحث له حاول أن يبيّن فيه ((مدى معرفة رجال الدوائر القانونية من قضاة و محامين باللسانيات القضائية ودورها في التحقيقات القضائية ومدى استعدادهم لتلقيها والعمل بها كون هذا الدرس اللغوي قانوني بامتياز. إذ لا يوجد درس البتة يتقاطع هذا التقاطع التام مع القانون مثل ما يتقاطع هو)) (أحمد نور الدين: 2017م : 43)، ومع أنّه لم يعط تبريرا صريحا لاختياره الترجمة المذكورة، لكن يفهم من نصه أعلاه أنّ لفظه القضاء شاملة وعامة لمضمون هذا الفرع اللغوي لذلك تمّ اختياره، والمصطلح ذاته اعتمده الباحث د. محمد هتموت إذ يقول: ((الواقع أن اللغتين الإنجليزية والفرنسية تُشيران إلى القضاء، لأن مجال القضاء أوسع تتدخل اللغة في جميع حيثياته، سواء جنائيات أم قوانين. فالنسبة إلى جنائية، قاصر، يُسقط عن ذلك الجرح والمخالفات، فاهتمامها تحليل الأدلة اللغوية في القضايا الجنائية؛ وأما القانون فيتعلق باللغة القانونية من إجراءات ونصوص ودفاع المحامين والتحقيقات وتصريحات الشهود وأقوال المتهمين، وكذا المفاهيم القانونية والقواعد التي تحكم اللغة المستخدمة في الصياغات القانونية مثل العقود التشريعات، والاتفاقيات القانونية واللغة أوسع تتعدى كل ذلك في سلوكها)) (د. محمد هتموت : 2025م : 464-465)، ويبدو من كلام الباحث أنّه يتناص مع رأي الحقباني ويذهب مذهبه في اختيار لفظه القضاء من دون لفظه "جنائيات"، لكنّه اعتمد دمج مصطلح اللسانيات معه بديلا عن مصطلح علم.

وأما عبد العزيز العصيلي فاختار تسمية علم اللغة الجنائي، قائلا إنه: ((فرع من علم اللغة، يُسمى أيضا علم اللغة القضائي أو القانوني، يُعنى بتطبيق الوسائل اللغوية، من أصوات وكتابة ونحو ذلك، في التحقيق الجنائي في الجرائم التي يُشكل الاستخدام اللغوي بعضا من أدلتها. مثال ذلك أن يُستدلّ بكتابة أو صوت بعد تحليلها على مُرتكب الجريمة - موضوع البحث - أو على من له علاقة بها؛ فقد يُدبّر التحليل اللغوي الجنائي أن الكلام المنسوب إلى المُتهم في التحقيق مثلا لا يمكن أن يصدر منه؛ بسبب عُمره، أو مهنته، أو لهجته، أو طبقته الاجتماعية)) (عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي: 2023م : 560)، ويلحظ على تعريفه أنّه لا يفرق بين مصطلح القضاء والجنائية والقانون، فكلها لديه تؤدي إلى معنى وآليات هذا المنهج اللغوي، ومن الباحثين من ترجمه باللسانيات الجنائية، وأشهرهم أ. د. صالح العصيمي إذ يرى أنّ مصطلح اللسانيات الجنائية أجدى وأكثر

دقة من القضائية مع وجاهة المصطلح الأخير والسبب في ذلك ((-أن كلمة (forensic) الواردة في التركيب تعني (جنائي) / ة (. -أنه في المصطلح الإنجليزي لم تُستخدم كلمة (law) ولا كلمة (legal) على الرغم من وجود هاتين اللفظتين ووجود القانون والقضاء في التخصص، وهما من المحاور الرئيسية فيه. فلو كان المقصود اللسانيات القضائية لربما وجدنا المسمى ((law linguistics/legal linguistics)) (: صالح بن فهد العصيمي: 1445هـ: 29)، ومع استفاضة في التعليل لاختياره الترجمة المذكورة ؛ إلا أنه يعود ليرادف بين المعاني السابقة واضعاً شرطاً لنوع المادة الخاضعة للتحليل والمعانية التي في ضوئها يتم تعيين المصطلح ، فيقول: ((ولهذا ففي ترجمة المصطلح يمكن أن نقول اللسانيات القضائية (أو اللغويات القضائية أو علم اللغة القضائي) إذا كنا نتحدث عن تحليل اللغة في المجال القضائي، أو نقول اللسانيات القانونية إذا كنا نتحدث عن تحليل اللغة في الميدان القانوني، أو اللسانيات الجنائية في مجال تحليل اللغة ضمن القضايا الجنائية وهكذا ... وأخيراً إذا أردنا الاطراد فيمكن أن نقول اللسانيات الجنائية للجميع من باب: لا مشاحة في الاصطلاح)) (المصدر نفسه: 1445هـ: 29)، ومن الباحثين العرب أيضاً ، الباحثين العراقيين الدكتور سعد عبد الغفار و د. عطية يوسف في كتابيهما " اللسانيات الجنائية ممارسة تطبيقية، و" اللسانيات الجنائية. وتمثلاتها في الخطاب الجنائي العراقي للدكتور عامر محسون الفتلي"، و الدكتور يونس عبد الله الدخي في كتابه " اللسانيات الجنائية إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي"، ويرجح الباحث د. عامر محسون تسمية اللسانيات الجنائية على غيرها بعد استفاضة عميقة في الوصف والتحليل ، فذكر في أحد التعليقات الخاصة بهذا المضمار بأن ((أغلب الموضوعات الجنائية التي تعالجها اللسانيات الجنائية، التي تُصنف ضمن دائرة القانون الجنائي قد يكون سبباً وجيهاً لترجيح مصطلح الجنائي على القضائي، وهذا من باب التغليب، أو من باب تسمية الكل باسم الجزء، وهو مستساغ من منظور لغوي، ولا سيما في اللغة العربية، ولعل المتبادر من المصطلح الجنائي أكثر مناسبة لنقل ذهن المتلقي إلى مسائل هذا العلم وموضوعاته، فضلاً عن ذلك فالمصطلح أكثر تعلقاً في أذهان الناس في الوقت الحاضر، فمصطلح "جنائي" لافِت للنظر؛ لأنه جزء من مشكلات المجتمع الحاضر)) (عامر محسون : 2023م : 100) ، وأما ترجمة علم اللغة الشرعي التي وردت عند بعض الباحثين ، ومنهم الأستاذ فرج محمد صوان في مؤلف له بعنوان "علم اللغة الشرعي: نظرة عامة موجزة"، فأني أذهب إلى ما ذهب إليه الحقباني في مقدمة كتابه علم اللغة القضائي مقدمة في الجريمة والقانون، وقد جاء فيها أن هذه التسمية أكثر التصاقاً بعلوم الشريعة الإسلامية من البحث الجنائي .

وبعد اطلاعنا على بعض المعاجم وجدنا لفظة (forensic) لها معان عدة ، منها جنائي وقضائي وطب شرعي ، وفي الحقيقة أنّ ماهية هذه المصطلحات تتشابه فيما بينها في الدلالة ، فكل منها يشتمل على محتوى الجريمة وقانونها ، ولكن قد يزيد بعض منها على بعض في فروق معينة ، فلفظة قضاء مثلاً أكثر شمولاً واتساعاً ، إذ يندرج في قسيميها المرافعات ، والخطاب القضائي الخاص بالجريمة وغيرها، وإفادة الشهود ، والأدلة الجنائية ، وإفادات التحقيق ، بينما الشرعي تضيق الدلالة فيه ؛ لكونه يخصص في الأحكام الشرعية ، أو قد يدل على الطب الشرعي والتحليل الجنائي أيضاً ، بينما المصطلح الجنائي فينضوي تحته بعض المجالات الدالة على أفعال الجنائية و متعلقاتها ، ويخرج منها ما دلّ على القوانين العامة والخطابات القضائية التي تخص موضوعات غير إجرامية ، وأحكام فقهية وقوانين انضباطية ، فمصطلحات هذا الفرع اللغوي تقع في دائرة التقاطع ، بمعنى أنّها تتداخل فيما بينهما في مظان وتفرق في مظان آخر ، فالحاكم الذي يقطع في استعمال إحدى هذه الترجمات من دون الأخرى هو المادة التي تقع قيد البحث والتحليل ، فإن كانت تلك المادة جنائية أو ما يتعلق بها كالشهود والمرافعات ، فالأولى أن يُعتمد مصطلح " الجنائي" ، وإن كانت المادة البحثية تختص بالقضاء الصنف ، فالأولى استعمال مصطلح " القضائي" ، وإذا كانت أحكام شرعية فالأفضل استعمال ما يجانسها من اللفظ ، وبما أن المادة الخاضعة للإجراء التطبيقي في بحثنا تصنف في عمومها ضمن الجنايات ، فاختارنا مصطلح اللسانيات الجنائية له.

وظيفة اللساني الجنائي:

أنشئت في بعض الدول مختبرات لغوية جنائية يعمل بها مجموعة من اللغويين المدربين تدريباً عالياً لتقديم شهاداتهم في المحاكم والدوائر القانونية بناء على فحص البيانات الصوتية وتحليلها لإثبات صحة نسبها للمتهم أو نفيها عنه(سعاد طيبة: 2022م: 52) ، فدور اللساني التطبيقي "اللساني الجنائي" في مجال اللسانيات الصوتية مثلاً أنه يمكن أن يحدد أو يتعرف على مواصفات اللهجات والأساليب المنطوقة ولغات الأقاليم والتنوعات اللهجية واللغوية(صالح بن فهد العصيمي: 1445هـ: 78-79)، وقد صنف " روجر شوي " في كتابه اللغة والقانون العاملين في اللسانيات الجنائية إلى فريقين:

أ-فريق البحث والدراسة النظرية: يهتم الفريق الأول بتحليل ووصف اللغة، وتفسير القوانين واللغة المكتوبة والمنطوقة وماهية لغة القضاة والمحامين في سياق المحاكمات والجلسات ولغة استجواب الشرطة ولغة اعترافات المشتبه بهم.

ب- فريق التطبيق والممارسة: أما الفريق الثاني فهو الفريق الذي يهتم بالتطبيق؛ فهم الذين يحللون اللغة في سياقها الفعلي، وهم الذين يكونون في بؤرة الحدث؛ فيشهدون الوقائع الفعلية في المحاكم، ويقومون بتحليل الأدلة اللغوية في القضايا الفردية في المحاكم الجنائية والمدنية، بوصفهم مستشارين للمحامين أو خبراء شهود للمحاكم (عادل الشيخ: 2021م: 42-43).

وبذلك يتضح أهمية اللسانيين الجنائيين في عملية البحث الجنائي؛ لدورهم في عملية التحليل والكشف الجنائي، وذلك بتطبيقهم المعارف اللغوية على الخطابات القضائية المنطوقة والنصوص المكتوبة واعترافات الجناة، وكذلك تحليل رسائل التحذير والتهديد والإنذار أو تحليل الخطاب المسجل صوتياً وتفسير دلالاته المبهمة.

المجالات والمصادر التطبيقية:

ينضوي في هذا المنهج اللساني مجالات ومصادر عدة يقوم على أساسه التحليل والعمل الجنائي منها: إثبات هوية المتحدث باستعمال النصمة الصوتية، وإثبات هوية الكاتب فيما إذا كانت النصوص مكتوبة، وتحليل لغة المتهم أو لهجته الأصلية، وتحليل المصادقية اللغوية، وإصلاح اللغة القانونية، وغيرها. وقد حصل هذا العلم على أهمية كبرى في المؤسسات القانونية، وظهرت مراكز وهيئات متخصصة في هذا المجال؛ كالجمعية العالمية لعلم اللغة الجنائي في الولايات المتحدة الأمريكية، والجمعية العالمية لعلم الأصوات الجنائي (عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي: 2023م: 560)، ويمكن تفصيل تلك المجالات أو المصادر على الآتي:

1- الرسائل الانتحارية: وتتميز ببعض السمات، منها:

- تكون الرسائل الانتحارية قصيرة ومباشرة، وغالباً ما لا تتجاوز عدد الكلمات فيها الـ 300 كلمة
- تتسم بالوضوح والدقة في التعبير عن النية الانتحارية، مع بيان حياة وسيلة الانتحار المعتمدة.
- تحتوي الرسائل الانتحارية على كلمات وعبارات يستعملها المرسل والمرسل إليه بشكل سري مما يؤكد إلى وجود علاقة حميمة بينها.

- توجيه الرسالة إلى أطراف معينة يتم الفصح عن أسماهم في الرسالة (حورية نهارى، وأنوار بن شوك: 2024م: 268).

2- المكالمات الطارئة: و من تلك المجالات التي يشتغل عليها اللسانيون المكالمات الطارئة، وهي اتصالات مخادعة، يقصد المتصلون منها للهو أو التسلية أو العبث (عادل الشيخ: 2021 : 101).

3- طلبات الفدية أو الرسائل والاتصالات التهديدية: التهديد هو الأسلوب الذي يرافق طلب الفدية، ففي القضايا التي لا يتضح بها القرائن التمييزية التي تبيّن فيها المشتبه به، يلجأ المحقق الجنائي إلى فحص الأدلة اللغوية، للكشف عن معلومات إثنية دينية أو اجتماعية محتملة عن المهدد، و أما في المواقف التي يتوافر فيها مجموعة محدودة من المشتبه بهم، فقد تساعد المقارنة والمثابرة (Analogy)، بين لغة التهديد من جهة والوثائق المكتوبة لكل مشتبه به من جهة أخرى، في تضيق نطاق مجموعة المشتبه بهم وتحديد الجاني (سعاد طعبة: 2022: (بحث): 54).

4- التشهير أو القذف Defamation هو تصريح مكتوب أو مطبوع يُقصد به إيذاء سمعة شخص ما، باستخدام الصور والإشارات أو بث الأخبار، ويتم ذلك عبر جهاز المذياع والتلفاز التي هي إحدى وسائل نقل هذه الأشياء المسيئة للسمعة، ويتضمن كذلك القذف، وهو نوعان: قذف يكون عن طريق الكتابة، وقذف باللسان، ويدخل فيه ما يكون بواسطة شبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الأخرى (عادل الشيخ: 2021: 110).

5- تصريحات المحكوم عليهم بالإعدام: ومن المصادر أيضاً، تصريحات المحكومين التي يعترف الجاني عبرها بالجريمة، مما يترك انطباع الأمانة لدى المستجوب. ويمكن أن تكون تصريحات ينكرون فيها فعل الجريمة مما يترك انطباع البراءة لدى السلطات المختصة. وقد تكون أيضاً تصريحات يتهمون فيها الشهود بالكذب من أجل محاولة ادعاء البراءة (سعاد طعبة: 2022: (بحث): 55).

6- **التحريض:** هي جريمة لغوية يتم تنفيذها بوساطة الكلام أو الإشارة أو الكتابة؛ فأبرز سمات التحريض، مقارنة بالأشكال الأخرى للجريمة غير المكتملة، هو وجود اتصال يتم بهدف إقناع المتصل به بارتكاب جريمة ما (عادل الشيخ : 2021 م: 96-97).

7- **الحقوق الفكرية:** من القضايا التي تخضع لمنهج اللسانيات الجنائية ، الحقوق الفكرية التي يمتلكها شخص ما ، وتسرق من شخص آخر ، كالسرقات الأدبية –الشعرية والنثرية – الأفكار الإعلانية في المجال التجاري وغيرها .

8- **تحليل خط اليد:** هو عملية تحليل أسلوب وخصائص الخط اليدوي لشخص معين، ويمكن استعماله وسيلة في التحقيقات الجنائية لمعرفة هوية المشتبه به، ويُعد تحليل خط اليد جزءاً من مجموعة تقنيات اللسانيات الجنائية التي تستعمل للكشف عن معلومات مهمة منها : حجم الحروف وشكلها وزاوية الخطوط وانحناءاتها من حيث الضغط والسرعة (حورية نهاري ، وأنوار بن شوك2024م : 268) .

9- **الخداع التسويقي:** يعرّف بأنّه الممارسات التسويقية التي يترتب عليها تكوين انطباعات أو اعتقادات أو تقديرات (حكم) شخصي خاطئ لدى المستهلك (العميل) في ما يتعلق بالشيء موضع التسويق(المنتج) و/أو ما يرتبط له من عناصر الأخرى للمزيج التسويقي من سعر وترويج ومكان (توزيع) (عادل الشيخ: 2021 م: 108).

و يمكن إضافة إليها بعض الجنح ، كالمشاركة والسرقة والقضايا الأسرية ، وأخرى كالتزوير، والابتزاز ، والسب ، و الاتصالات التهديدية، وخصومات العقود وغيرها من الجرائم ، التي سنتطرق إلى نماذج منها في المطلب الآتي :

الإجراء التطبيقي (عينات من جنایات ذي قار)

سنضمن في هذا المطلب مجموعة من الجنایات التي حدثت في محافظة ذي قار الواقعة جنوب العراق ، والتي صنّفت على جنح وحوادث قتل ، وسيتم تحليلها على وفق منهج لساني انتقائي، أو تلفيقي يجمع بين آليات لسانية لمناهج عدة ، وتخبرنا هذا المنهج المتنوع في الإجراء التحليلي في عملية التطبيق ؛ لتنوع الجرائم من جهة ، ولتنوع المضمرات الدلالية في النصوص الصادرة عن المدّعي والمدّعى عليه من جهة أخرى ، ولذلك(ينظر اللغويون الشرعيون Linguists Forensic الذين يبحثون في تحليل الوثائق اللغوية المكتوبة في عدة جوانب منها : النّهجّة، وبناء تركيب الجملة، واختيار الكلمات، وعلامات الترقيم ، طريقة تخطيط الصّفحة، أسلوب الطباعة إلخ، حيث يمكنهم أن يبقوا في منطوق اللّغة والاستناد إلى دلالات بناء الجملة على دليل يُحدّد مدى توقّف نية العمد في ارتكاب جريمة ما؛ كأن يأتي التركيب اللغوي - مثلا - في لغة المتهم، أو في وصف ما قام به من فعل مُجرم، على نحو دال على قصده وتعمده ارتكاب هذا الفعل المُجرم والمسارعة فيه من دون روية أو أناة كما يمكنهم - أيضاً - الوقوف في كلام المشتبه فيه على أدلة

مراجعة النفس والتروي، وعدم المسارعة في الإقدام على ارتكاب الجريمة)) (د. سعد عبد الغفار ، د. عطية يوسف: 2023م : 22-23.

(، وسنبين ذلك في الآتي من الجنایات :

الجنایة الأولى : السرقات المادية : ويتجلى ذلك في إحدى النصوص التي أظهرت السارق في حالتين حالة المتهم و حالة الشاهد ، فالحالة الأولى في الإفادة التي أدلى بها أمام محكمة التحقيق ،قال: ((إفادة المتهم الحدث ...تولد ٢٠٠5 شغله عامل يسكن الشطرة - قرب بستان ... الأم / ... أفاد ما يلي وبحضور السيد نائب المدعي العام والمحامي المنتدب ... ظهر يوم أمس ١٠/٩/٢٠٢٢ قمت أنا والمدعو ... يسكن حي ... والمدعو - ... - الساكن في منطقة حي ... بسرقة أحد المحلات في شارع أم ... وكان الوقت الساعة الواحدة بعد الظهر وتوجد فتحة في المحل العائد للمشتكي الذي عرفته أثناء التحقيق - ... - فدخلت من أحد الفتحات الموجودة وكان المدعو - ... - يراقبان خارج المحل وكنا نستقل دراجة نارية - ستوتة . وقمت بسرقة ثلاث أكياس حفاظات كبيرة - وتم القبض علي من قبل صاحب المحل المجاور وتم تسليمي إلى مكافحة إجرام الشطرة وتم هروب باقي المتهمين وبقيت أكياس الحفاظات في باب المحل)) (محكمة تحقيق الشطرة: 2022/6/11) .

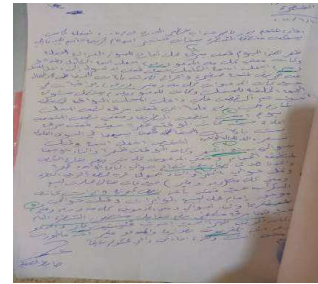
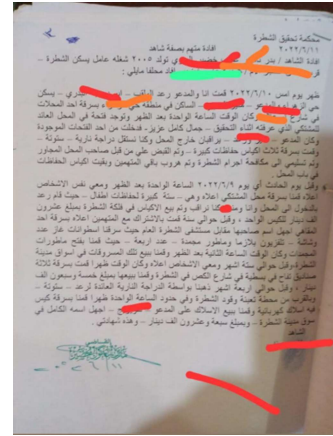
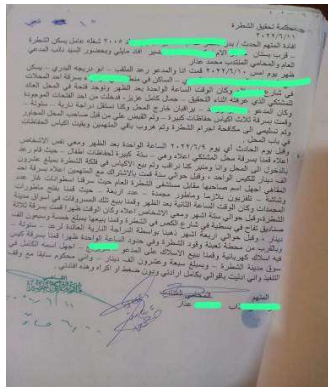
وأضاف ((وقبل يوم الحادث أي يوم ٩/٩/٢٠٢٢ الساعة الواحدة بعد الظهر ومعني نفس الأشخاص أعلاه قمنا بسرقة محل المشتكي أعلاه وهي - ستة كبيرة لحفاظات أطفال - حيث قام ... بالدخول إلى المحل وأنا و... كنا نراقب وتم بيع الأكياس في

فلكة الشطرة بمبلغ عشرون ألف دينار للكيس الواحد ، وقبل حوالي سنة قمت بالاشتراك مع المتهمين أعلاه بسرقة أحد المقاهي أجهل اسم صاحبها مقابل مستشفى الشطرة العام حيث سرقنا أسطوانات غاز عدد وشاشة - تلفزيون بلازما ومطور مجمدة - عدد أربعة - حيث قمنا بفتح مطورات المجمدات وكان الوقت الساعة الثانية بعد الظهر وقمنا ببيع تلك المسروقات في أسواق مدينة الشطرة، وقبل حوالي ستة أشهر ومعني الأشخاص أعلاه وكان الوقت ظهرا قمت بسرقة ثلاثة صناديق تفاح في بسطية في شارع الكص في الشطرة وقمنا ببيعها بمبلغ خمسة وسبعون* الف دينار ، وقبل حوالي أربعة أشهر ذهبنا بواسطة الدراجة النارية العائدة ل... - ستوتة . وبالقرب من محطة تعبئة وقود الشطرة وفي حدود الساعة الواحدة ظهرا قمنا بسرقة كيس فيه أسلاك كهربائية وقمنا ببيع الأسلاك على المدعو - ... - أجهل اسمه الكامل في سوق مدينة الشطرة - وبمبلغ سبعة وعشرون ألف دينار* - ، وأني محكوم سابقا مع وقف التنفيذ وأني أدليت بأقوالي بكامل إرادتي ودون ضغط أو إكراه وهذه إفادتي)) (محكمة تحقيق الشطرة:2022/6/11). (* الصواب: خمسة وسبعين وسبعة وعشرين ، حالة الجر وليس الرفع)

، والنص ذاته ذكره المتهم في إفادة أخرى لدى المحامي الموكل عنه ، إلا أنه أضاف في ذيله ، فقال: ((هذه شهادتي ، الشاهد...)) مع حذف عبارة(وأني محكوم سابقا مع وقف التنفيذ وأني أدليت بأقوالي بكامل إرادتي ودون ضغط أو إكراه وهذه إفادتي) ، وكأنه أراد التلويح بحذف التركيب المذكور آنفا بأنه مجرد شاهد وليس عليه أحكام سابقة على الرغم من اعترافه أمام قاضي التحقيق سابقا وهذه هي الحالة الثاني حالة الشاهد، وليبان أي النصين أقرب إلى الواقع والحقيقة وأن المتهم لم يتعرض إلى إكراه أو ضغط معين سنخضعهما إلى أحد المناهج اللسانية لتفكيكه وتحليله لإيضاح حقيقته الجنائية، و كما الآتي:

- تجلّى في النص ثلاثة أطراف رئيسة ، وأطراف أخر ثانوية ، فالرئيسة هم (الجاني وشركاؤه، المدعي العام ، والمحامي المنتدب ، وتمّ حذف تلك الأسماء حفاظا على الخصوصية ، أما الثانوية فهم المجنى عليهم المذكورون في متن النص.
- اعتماد الروابط الحجاجية المتمثلة بحرف العطف (و) الذي شغل مساحة كبرى من النص، ودعم أواصر التركيبات والجمل حتى بدت لغة المتهم أكثر تماسكا وانسجاما وتخلو من الاضطراب والركاكة .
- شكل تكرار العطف بين تركيبات النص وحمولاته الدلالية نسبة عالية من التأكيد والثبات الانفعالي في أقوال الجاني مما يزيد من كفة ترجيح إفادة المتهم بوصفه متهما على كفة الشاهد بوصفه شاهدا .
- يتضح أيضا عبر استعمال التداول الإشاري الذي تمثل بالضمير (ت) الفاعل العائد على الجاني قوة حضوره في النص مما يؤكد قيامه بالجنحة.
- النص الذي خصصه لحالة الشاهد يحتج الحمولات التركيبية والدلالية ذاتها في حالة المتهم، فلم يأت بجديد سواء كلمة (شاهد) في ذيل النص ، وهذا يؤكد جنائيته وضعف حجية دليل البراءة .
- إدراج كلمة دون إكراه أو ضغط؛ إبعادا لدائرة الشك التي يصنعها المجتمع الذي ينتمي إليه الجناة حال القبض على المتهمين لاسيما أنّ الرائج في دوائر التحقيق استعمال تلك الأساليب في حال استعصم الجاني وأبى قول الحقيقة.

وإليك صورة من محضر الإفادة بخط اليد والطباعة لحالتي المتهم والشاهد.

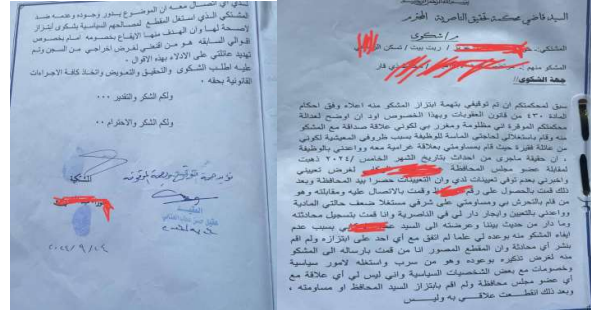


الجناية الثانية -جنحة التحرش والابتزاز: هو قيام طرف معين بالتهديد عن معلومات خاصة بطرف آخر، أو فعل شيء لتدمير الشخص المهدد إذا لم يقيم الشخص المهدد بالاستجابة إلى بعض الطلبات، وهو على أنواع: ابتزاز عاطفي ومادي وإلكتروني وسياسي واقتصادي وعقدي ديني(عادل الشيخ 2021 م : 112) ، تمثل لهذ النوع من الجنايات حادثة الابتزاز الشهيرة التي حدثت مع أحد مسؤولي محافظة ذي قار، عندما أدعت إحدى السيدات بابتزاز ذلك المسؤول لها ، بغية التحرش العاطفي ، وإليك نص قولها : ((السيد قاضي محكمة تحقيق الناصرية المحترم، المشتكي: ح ع / ربة بيت / تسكن ... ،المشكو منهم : م ع... م ... ذي قار...

سبق لمحكمتكم أن تم توقيفي بتهمة ابتزاز المشكو منه أعلاه وفق أحكام المادة ٤٣٠ من قانون العقوبات وبهذا الخصوص أود أن أوضح لعدالة محكمتكم الموقرة أنني مظلومة ومغرر بي لكوني علاقة صداقة مع المشكو منه وقام باستغلال حاجتي الماسة للوظيفة بسبب ظروف المعيشية ؛ لكوني من عائلة فقيرة حيث قام بمساومتي بعلاقة غرامية معه واعدني بالوظيفة ، إن حقيقة ما جرى من أحداث بتاريخ الشهر الخامس / ٢٠٢٤ ذهبت المقابلة عضو مجلس المحافظة (ع ك)... لغرض تعييني وأخبرني بعدم توفير تعيينات لدي وأن التعيينات حصرا بيد المحافظة وبعد ذلك قمت بالحصول على رقم ... وقمت بالاتصال عليه ومقابلته وهو من قام بالتحرش بي ومساومتي على شرفي مستغلا ضعف حالتي المادية واعدني بالتعيين وإيجار دار لي في الناصرية وأنا قمت بتسجيل محادثته وما دار من حديث بيننا وعرضته إلى السيد (م ع...) بسبب عدم إيفاء المشكو منه بوعده لي علما لم اتفق مع أي أحد على ابتزازه ولم أقم بنشر أي محادثة وأن المقطع المصور أنا من قمت بإرساله إلى المشكو منه لغرض تذكيره بوعده وهو من سرب واستغله لأمر سياسية وخصومات مع بعض الشخصيات السياسية وأني ليس لي أي علاقة مع أي عضو مجلس محافظة ولم أقم بابتزاز السيد (م ع...) أو مساومته ، وبعد ذلك انقطعت علاقتي به وليس لدي أي اتصال معه أن الموضوع يدور وجوده وعدمه ضد المشتكي الذي استغل المقطع لمصالحهم السياسية بشكوى ابتزاز لا صحة

لها، وأن الهدف منها الإيقاع بخصومه أما بخصوص أقوال السابقة هو من أقتعني لغرض إخراجي من السجن وتم تهديد عائلتي على الإدلاء بهذه الأقوال. عليه أطلب الشكوى والتحقيق والتعويض واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقه .

ولكم الشكر والتقدير (...)(محكمة تحقيق الناصرية: 2024/9/14) .



تُعد هذه القضية من القضايا المهمة التي أخذت صدى واسعا في الشارع الذي قاري ، حيث تشابكت بها مجموعة من الأطراف عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعبر شبكات الإعلام المرئية ، كما تعددت الأطراف فيها ، وتداخلت أدوارهم بين المجني عليه تارة وبين المتهم تارة أخرى ، فالسيدة المشتكية أعلاه سبق أنّ وضعت في موضوع التهمة بتسريبها تسجيلا مرئيا عبر الهاتف لأحد مسؤولي ذي قار ، وقد تمّ توقيفها بدعوى مقامة من المسؤول نفسه بدعوى الانتزاع السياسي متهما أطراف أخرى من المسؤولين في محافظة ذي قار ، وكانت ردود هؤلاء المسؤولين عبر شبكات الإعلام ، وسنورد بعض منها في اللاحق من القول ، وبذلك أصبح لدينا نوعان من الانتزاع ، الأول ابتزاز سياسي مدفوع من أطراف سياسية مسؤولة في المحافظة اتجه المسؤول الرئيس لها ، وقد كانت البؤرة الرئيسة في الموضوع سيدة من السيدات .

أما النوع الثاني منه فالابتزاز العاطفي أو الاقتصادي الذي مثله النص المذكور سلفا مع الوثيقة الأصلية، الذي ادعت فيه السيدة (ح ع) بأنّها استغلت عاطفيا للحصول على وظيفة، وبذلك أصبح لدينا أكثر من طرف في القضية المذكورة (السيدة المشتكية ، والسيد المشكو منه) في قضية الابتزاز العاطفي والاقتصادي ، والسيد المشتكي (هو مسؤول رئيس في المحافظة) والسيدة المشكو منها وأطراف أخرى مسؤولة معها، وهم (ع ك ، وم ه)، والجميع أدلى دلوه باعترافات لغوية عبر منصات الإعلام ، وهذا يصنف في بوتقة الابتزاز السياسي (لقاء عبر قناة [964 Arabic](#)) مع المحافظ ، الذي ادعى فيه الابتزاز السياسي من أعضاء مجلس المحافظة).

وإذا ما وضعنا هذه القضية في ميزان اللغة الجنائية ونظرياتها اللسانية (الحجاجية والتداولية) سنلحظ الآتي:

إنّ النص المزبور أمامنا يقرأ في اتجاهين ، الأول المغالطة الحجاجية ، والآخر الأفعال الإنجازية ، فالمغالطات تجلّت بمجموعة تركيبات وعلى وفق الآليات الآتية :

-المغالطة بتزييف المعنى : وتظهر هذا في قولة المدّعية (أود أن أوضح لعدالة محكمتم الموقرة أنني مظلومة ومغرر بي لكوني علاقة صداقة مع المشكو منه)، ففي العرف اللغوي والعام تعني كلمة صداقة المحبة والمودة الملازمة بين شخصين وقوامها الوضوح والصدق ، وجاء في المعجم ((الصداقة اتفاق القلوب على المودة ولهذا لا يقال إن الله صديق المؤمن كما يقال إنه حبيبه وخليله)) (أبو هلال العسكري: د:ت: 194) ، والتغريب إنما يقع بين طرفين متعاقدين يجهلان صفات بعضهم، فالتغريب مع الصداقة لا يتفقان.

- المغالطة باستغلال العاطفة : وتجلّى ذلك بقول المشتكية (وقام باستغلال حاجتي الماسة للوظيفة بسبب ظروف المعيشية) وكذلك في قولها (وقمت بالاتصال عليه ومقابلته وهو من قام بالتحرش بي ومساومتي على شرفي مستغلا ضعف حالتي المادية) وأيضا (وقمت بالاتصال عليه ومقابلته وهو من قام بالتحرش بي ومساومتي على شرفي مستغلا ضعف حالتي المادية) واعدني بالتعيين وإيجار دار لي في الناصرية) فاستعمال التركيبات ذات الحمولة الدلالية المشبعة بالضعف والاستعطاف ، أس مهم في أسس الحجاج المغالط ، وطريقة ملتوية لإقناع الجمهور.

- **المغالطة بالسلطة:** من مظاهر اعتماد السلطة كنوع من التثبيت في تصديق القول المذكور ، ذكرها أحد المسؤولين كشاهد على معرفته بالقضية ، وذلك بقولها (ذهبت المقابلة عضو مجلس المحافظة (ع ك) ... لغرض تعييني وأخبرني بعدم توفير تعيينات لدي وأن التعيينات حصرا بيد المحافظة وبعد ذلك قمت بالحصول على رقم ...) فذكر ذلك المسؤول نوع من الاستناد إلى سلطة بوصفها قرينة قوة ودعم .

-**المغالطة بتغيير الحقائق :** وتمظهر هذا النوع بقول المشتكية (أما بخصوص أقوالي السابقة هو من أفنعتني لغرض إخراجي من السجن وتم تهديد عائلتي على الإدلاء بهذه الأقوال .)، فأما أقوالها السابقة فيبدو أنها تناقض ما قالته هنا ، وأيضا بتغييرها حقيقة الفعل من التهديد إلى التذكير ، وحسب ما ورد في نصها: (وأنا قمت بتسجيل محادثته وما دار من حديث بيننا وعرضته إلى السيد (م ع...) بسبب عدم إيفاء المشكو منه) ، فالظاهر من كلامها أنها تريد التذكير ، ولكن الحقيقة الغائبة في عمق النص أنها رمت التهديد من ذلك التسجيل .

أما اتجاه اللساني الإنجازي في هذه القضية فخرج إلى محورين :

الأول: خاص بالمشتكية : وقد أتى على أشكال عدة :

-**الفعل الإلزامي** ، تجلى بعبارة (عليه أطلب الشكوى والتحقيق والتعويض واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقه) هنا إلزام وتوجيه بإنجاز فعل الشكوى ، والتحقيق والتعويض.

-**الفعل الإخباري التقريري** ، وذلك بادعائها على المشكو منه بمساومتها لقاء حصولها على وظيفة وذكرنا ذلك النص في المحور السابق، وأيضا برز في تقريرها عملية التسجيل بأنها لتذكير المشكو منه بوعوده ، ويمثله عبارة (وأنا قمت بتسجيل محادثته وما دار من حديث بيننا وعرضته إلى السيد (م ع...) بسبب عدم إيفاء المشكو منه).

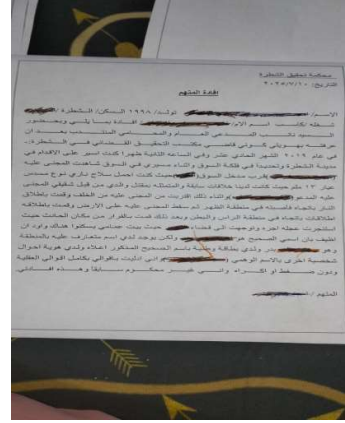
-**الفعل التبريري ودرء الشبهة:** برز هذا الفعل الإنجازي بدرء الشبهة عن بعض المسؤولين ، ولم نذكرهم تصريحاً ، فإن التلميح والإيماء كان وافياً بالغرض ، إذ أبعدت الشبهة عن بعض من اتهم من مجلس المحافظة بتسليطهم إياها على المسؤول الرئيس .

ومع أنّ السيدة المشتكية حاول تبرئة بعض الأطراف السياسية وإبعادهم من دائرة الابتزاز السياسي ، إلا أن إنجازها الأخير نتج عنه أفعال إنجازية من الأطراف المتهمه بتسليطها على الرئيس المسؤول ، فقد رد أحد المتهمين حول تسليطه السيدة المدّعية على المسؤول الرئيس عبر منصات الإعلام فقال: ((الفتاة ظهرت ذات مرة في مقطع فيديو مع ... ، وحصلت منه على مكافآت مالية وقطعة أرض بناءً على استثناءات من المحافظ نفسه قبل الكشف عن قصة الابتزاز المزعومة ، واتهم العضو(ع ك) المحافظ(م ع) بأنه استغل سلطته لتوظيف الفتاة ومنحها امتيازات، ثم ادعى لاحقاً أنها ابتزته، وبعد اعتقالها، تم الضغط عليها لتقديم إفادات ضدي وضد المحافظ السابق، لكن بعدما تم الإفراج عنها بكفالة مالية عمدت على رفع دعوى قضائية لاحقاً ضد المحافظ بسبب تعرضها للتهديد أثناء التحقيق)) (رد العضو المتهم بالابتزاز السياسي في لقاء في إحدى القنوات الفضائية https://youtu.be/CIkarniIpY?si=2CMYh_o4r6RZ1CfW ، وينظر : خبر محرر منشور على منصة شفق نيوز: <https://shafaq.com/ar/> ، وهذا يصنف ضمن الفعل الإنجازي الإخباري ، وفعل النقض والإبطال ، الذي أبطل به ادعاء المسؤول الرئيس الذي اتهمهم بالابتزاز السياسي).

الجناية الثالثة : القتل والتزوير : تخيرنا لهذا النوع من الجنايات حادثة وقعت في إحدى أقضية محافظة ذي قار إذ احتضنت نوعين من الجرائم ، القتل وجنحة التزوير ، وحسب ما يقال الاعتراف سيد الأدلة ، فإنك دليلها اللغوي : ((محكمة تحقيق الشرطة /التاريخ: ١٠/٧/٢٠٢٥ ، إفادة المتهم.

الاسم ... تولد / ١٩٩٨ السكن الشرطة ... / كاسب اسم الأم ... أفاد بما يلي وبحضور السيد نائب المدعي العام والمحامي المنتدب بعد أن عرفته بهويتي كوني قاضي مكتب التحقيق القضائي في الشرطة في عام ٢٠١٩ الشهر الحادي عشر وفي الساعة الثانية ظهرا كنت أسير على الأقدام في مدينة الشرطة وتحديدأ في .. وأثناء مسيري في السوق شاهدت المجنى عليه (قرب مدخل السوق ...) حيث كنت أحمل سلاح ناري نوع مسدس عيار ١٣ ملم حيث كانت لدينا خلافات سابقة والمتمثلة بمقتل والذي من قبل شقيقي المجنى عليه المدعو... وأثناء ذلك اقتربت من المجنى عليه من الخلف وقمت بإطلاق النار باتجاهه فأصبته في منطقة الظهر ثم سقط المجنى عليه على الأرض وقمت بإطلاق إطلاقات باتجاه منطقة الراس والبطن، وبعد ذلك

قمت بالفرار من مكان الحادث ،حيث استأجرت عجلة أجرة وتوجهت إلى قضاء النصر حيث بيت عمامي يسكنوا هناك ، و أود أن أضيف بأن اسمي الصحيح هو ... ولكن يوجد لدي اسم متعارف عليه بالمنطقة وهو ... ولدي بطاقة وطنية باسم الصحيح المذكور أعلاه ولدي هوية أحوال شخصية أخرى بالاسم الوهمي ... وأني أدليت بأقوالي بكامل قواي العقلية ودون ضغط أو إكراه وأني غير محكوم سابقاً وهذه إفادتي. (المتهم)) (محكمة تحقيق الشرطة /التاريخ: ١٠/٧/٢٠٢٥).



فهذه القضية المدونة في البحث حملت نوعين من الجناية وهما القتل والتزوير ، والناظر في نصهما يجد الجاني شابا يافعا في مقتبل العمر ، فهل كان مجرما حقا أو مجبرا في اعترافه ؟ هذا ما سيكشفه البحث اللساني الجنائي عبر اعتماد خصائص الأسلوب التركيبي في اللغة .

-**أسلوب البنية التركيبية:** المتأمل في إفادة الجاني يجد أنها تتمتع بسلاسة العبارة والتفصيل المتقن والانتقال عبر الموضوعات بجمل وافية المدلولات لا قصر فيها ولا عجل ، كما اتضحت اللهجة البسيطة التي يتميز بها القاطنون في ذلك القضاء ، بمعنى ألفاظ من اللهجة المتداولة (حيث بيت عمامي يسكنوا هناك) ، ومع أن النص كُتب باللغة الفصيحة الخاصة بالمدعي العام والمحققين ، إلا أن هذه الجملة أجلت دائرة الشك عن نص الإفادة ، الذي قد يكون مصاعغا من لجنة التحقيق ولا علم للجاني بها.

كما أنّ أسلوب التكرار أثبت نفسه في النص ، باستعمال الجاني ضمير المتكلم (تاء الفاعل) تعبيرا عن نفسه في فعل الجناية، وتظهر في مجموعة أفعال (وقمت ، وتوجهت ، وأطلقت ، أصبت ، و أدليت ...) .

- **العامل الزمني:** أمّا العامل الزمني ، فيلاحظ أنّ النص يسير على وفق نظام زمني واحد ، وهو الماضي ، فلم يضطرب المتهم في النص المذكور فيتحول من زمن إلى آخر .

-**أسلوب التخاطب:** ومن دلالات اتزان المتهم أيضا وصدق المعلومات المدلى بها ، حسن استعمال حالات الضمير، فلم نلاحظ إرباكا في التحول من ضمير إلى آخر ، فقد استعمل كلا منها في سياقه الخاص.

-**دلالة البنية السردية للحدث:** اتسمت البنية السردية في النص أعلاه بوضوح العبارة والتسلسل في بناء الحدث ، لم تكن العبارات موجزة في نقلها حقائق الجناية ، بل حملت تفصيلا دقيقا متقنا ، فذكر الساعة وزمنها والمكان وتفصيلاته ، ثم ذكر الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجريمة ، ثم عرج إلى تفصيلات الجريمة وموقع الإطلاقات في جسد المجني عليه ، وطريقة الهروب والدار التي أوتته ، وزاد على ذلك أنه يملك اسمين أحدهما صريح والآخر وهمي ، وله في ذلك بطاقتان شخصيتان ، وهو بذلك دخل في حيز جنحة التزوير.

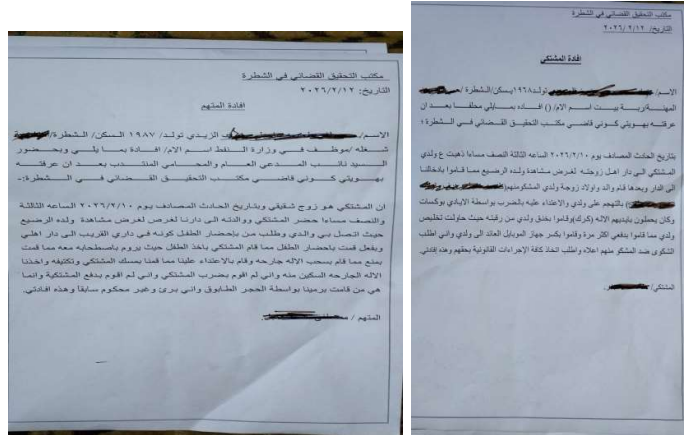
-**الجناية الرابعة : جناية الشجار بين أشخاص:** قد يصنّف الشجار جنحة إذا لم يتعدّ حدود الخصومة ، ولكن إذا تعدّى ذلك و وصل إلى الضرب المبرح ، فهنا يصنف على أنّه جناية ، أو جنحة بدرجة الجناية ، ومن عيّات ذلك في محافظة ذي قار ،

شجار بين عائلتين حول حضانة طفل رضيع ، وعلى وفق ما حصل تحولت القضية إلى محكمة التحقيق ، فأصبح هناك إفادتان للمشتكى والمتهم ، وإليك نص المشتكى : ((مكتب التحقيق القضائي في الشطرة التاريخ / ١٢/٢/٢٠٢٦ ، إفادة المشتكى.

الاسم ... تولد ١٩٦٨ يسكن الشطرة / حي ... / ربة بيت اسم الأم ... أفاد بما يلي ملحقاً بعد أن عرفته بهويتي كوني قاضي مكتب التحقيق القضائي في الشطرة ؛ بتاريخ الحادث المصادف يوم ١٠/٢/2026 الساعة الثالثة النصف مساء ذهبت مع ولدي المشتكى إلى دار أهل زوجته لغرض مشاهدة ولده الرضيع مما قاموا بإدخالنا إلى الدار ، وبعدها قام والد وأولاد زوجة ولدي المشكو منهم (...)) بالتهجم على ولدي والاعتداء عليه بالضرب بواسطة الأيدي بوكسات وكان يحملون بأيديهم الآلة (كرك) وقاموا بخنق ولدي من رقبته حيث حاولت تخليص ولدي مما قاموا بدفعي أكثر مرة ، وقاموا بكسر جهاز الموبايل العائد إلى ولدي وأني أطلب الشكوى ضد المشكو منهم أعلاه وأطلب اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقهم وهذه إفادتي (المشتكى)) مكتب التحقيق القضائي في الشطرة التاريخ / ١٢/٢/٢٠٢٦ ، النص المكتوب أعلاه شكوى تقدمت به السيدة (ه . م) ضد عائلة زوجة الابن ، لخلافات عائلية ، وبناء على الشكوى المقدمة ، تمّ إلقاء القبض على أحد المتهمين في العائلة وتمّ تدوين إفادته وإليك نصها : ((مكتب التحقيق القضائي في الشطرة التاريخ: ١٢/٢/٢٠٢٦ ، إفادة المتهم.

الاسم / ... تولد / ١٩٨٧ السكن الشطرة ... / موظف في وزارة النفط/ اسم الأم...، أفاد بما يلي وبحضور السيد نائب المدعي العام والمحامي المنتدب بعد أن عرفته بهويتي كوني قاضي مكتب التحقيق القضائي في الشطرة:-

إن المشتكى هو زوج شقيقتي وبتاريخ الحادث المصادف يوم ١٠/٢/٢٠٢٦ الساعة الثالثة والنصف مساء حضر المشتكى والوالدة إلى دارنا لغرض مشاهدة ولده الرضيع ، حيث اتصل بي والدي وطلب مني بإحضار الطفل ؛ لكونه في داري القريب إلى دار أهلي وبفعل قمت بإحضار الطفل ، مما قام المشتكى بأخذ الطفل حيث يروم باصطحابه معه مما قمت بالمنع ، مما قام بسحب آلة جارحة وقام بالاعتداء علينا ، مما قمنا بمسك المشتكى وتكثيفه وأخذنا الآلة الجارحة السكين منه ، وأني لم أقوم* بضرب المشتكى ، وأني لم أقوم بدفع المشتكية ، وإنما هي من قامت برميها بواسطة الحجر الطابوق وأني بريء وغير محكوم سابقاً وهذه إفادتي. (المتهم)) (مكتب التحقيق القضائي في الشطرة التاريخ / ١٢/٢/٢٠٢٦) (*لغة النص الأصلي نقلت كما هي والصواب (لم أقم)) ، الذي يميز الإفادتين أعلاه التلوث اللغوي في النص ، بمعنى آخر ، الاندماج اللغوي بين لغة المحقق ولغة الإفادة ، مما يدفع المحلل اللساني أن يبيّن أي الإفادتين أقرب للصواب والبراءة ، وقبيل الشروع في بيان المعالم اللغوية الجنائية فيهما، لا بدّ من إدراج وثيقتيهما في مكتب التحقيق، وهي أدناه:



والمأمل في الصحيفتين التحقيقتين من ناحية البنية وتصيلاتها ،سيلحظ الحبكة في السرد، وحركة اللغة السردية يسيران بأفق متقاطع ، وسيوضح ذلك المضمون بإخضاعنا كلا النصين للمنهج التحليلي اللساني البنيوي ، بغية المقارنة بينهما ، وكما يأتي:

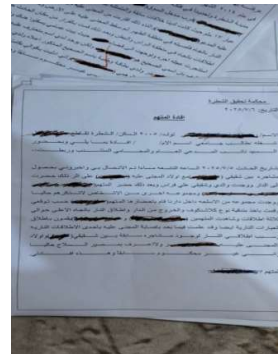
المشتكى	المتهم
-البنية التركيبية فيها أطول جملا وأكثر تفصيلا	- البنية التركيبية في نص المتهم أقصر جملا وأدق وصفا .
اتسمت البنية التركيبية في نص المشتكية بإدراج ألفاظ اللغة الدارجة ، فكانت أكثر نقاء ، وأقرب إلى لغة الحدث وصاحبه ، ومثل ذلك (بوكسات ، كرك ، وقاموا بخنق ولدي من رقبتة حيث حاولت تخليص ولدي...، (الموبايل)	بينما البنية التركيبية في نص المدعى عليه يملؤها التلوث اللغوي ، فلغة النص أقرب إلى لغة أهل القانون والتحقيق منه إلى لغة المتهم ، ودليل ذلك استعمال كلمات مثل (يروم ،آلة جارحة ، مسك)
في الحقيقة بدت الحبكة في نص المدعية أكثر تشويقا في سرد الحدث ، فلم تترك شاردة أو واردة إلا وذكرتها، كقضية الخنق وكسر الهاتف ، والدفع ، ما عدا رفع السكنين أو الآلة الجارحة حسب قول المتهم.	طُرِحَ المتهم بعض التفاصيل في سرده الحكاية، فبدت الحكبة يشوبها شيئا من النقص والاختصار ، فلم يذكر بسبب رفع الآلة الجارحة من المشتكي ووالدته، ولم يذكر قضية الهاتف (الموبايل) بلغة المشتكية، وهذا تقاطع في رواية الحدث.
لم تذكر المشتكية قضية ضرب الطابوق التي ادعاها المتهم ، ويبدو أن السبب في ذلك أنها روت ما حدث داخل المنزل من تعرض لاعتداء ، أما رمي الحجارة فصدر خارج المنزل كنوع من ردة الفعل والدفاع عن النفس، فلم تذكره.	تقاطع المتهم مع المشتكية فروى جزئية رمي الطابوق، ولكنه يذكر هذه القضية وقع في المحذور من القول ؛ لكون المشتكية فعلت ذلك خارج المنزل ويبدو أن الفعل المذكور دفاعا عن النفس، فلو كانت في موقف السلامة ما فعلت ذلك
أما اللغة ، فتميّزت بكثرة التكرار ، مثلا (الفعل قاموا ، وكلمة ولدي ، ضمير الجمع الواو في الأفعال الواردة ، خفقوا ، يحملون) ، وكلها دلالة على تأكيد الحدث من جهة ، وانعكاس لحالة التشنج التي تمر بها المشتكية أثناء الشكاية .	أما لغة المتهم فاتسمت بالاتساق التراكمي بين الجمل ومفرداتها ، ولم نلاحظ اضطرابا بين العبارات أو تكرار غير مقبول يعبر عن إرباك المتهم، فقط تكرار واحد ، وضع موضعا مقبولا، وذلك في عبارة (وأني لم أقوم بضرب المشتكي ،وأني لم أقوم بدفع المشتكية)، هو تكرار أناط اللثام عن التأكيد الذي يريد المتهم إيصاله بأنه لم يفعل جناية الاعتداد ، وهذه الدقة في التعبيرات دلالة أخرى على أن النص خط بيد المحامي المنتدب الموكل عن المتهم.
سارت حركة الضمائر الإحالية في نص المشتكية في محورين، محور عتبر عن الطرف المشتكي ، ومحور عن الجناة، وجرت على قطب الحدث بانسيابية عالية ومرنة مثلا (ضمير الواو (قاموا) (يحملون) إحالة على المتهمين وبصيغة الجمع، وهم عائلة زوجة الابن ، وضمير نا المتصل بالفعل(بادخالنا) يعود على المشتكية وولدها ، وضمير (أنا) المستتر بالفعل(اطلب) يعود على صاحبة الشكاية، ونلاحظ أن حركة الضمائر في المحورين أحيلت على المشار إليهم كل حسب دوره في الحدث.	أنت الضمائر في نص المتهم بصياغة ذكية ومناورة بارعة ، وتوزيع منظم ، فأما توزيعها فقد جاء حسب الأدوار في الحدث ، فبعض يعود على ابن المشتكية - والد الرضيع- ، وبعض آخر يعود على والد المتهم بوصفه عنصرا رئيسا في الحدث ؛ بحد قول المتهم أن والده اتصل به ليأتي بالرضيع إلى أبيه ، علما أن دار المتهم قرب دار أهله. وبعض منها عادت على السيدة المشتكية وآخر على أهل المتهم ، مثال ذلك (الضمير (هو) في (طلب مني) تعود على والد المتهم، والضمير المتصل (نا) في قوله (دارنا) ، والضمير (هو) في (يروم وقام بحسب آلة جارحة) تعود على

المشتكي، والضمير(نا) في عبارة (بالاعتداد علينا)
يعود على المتهم وأهله، والضمير (نا) في (قمنا
وأخذنا) تعود على المتهم وأهله أيضا ، وأني لم أقوم
بضرب المشتكي ، وأنا الضمير المستتر في (و أني لم
أقوم بدفع المشتكية ...) أيضا يعود على المتهم

وأما المناورة والانزياح في حركة الضمائر ، فقد بدا
سيرها في النص نحو الظهور والثقة تارة والتخلي
والمناص تارة أخرى ، فالمتهم في حالة مسك المشتكي
وتكليفه يعمد إلى استعمال ضمائر الجمع (قمنا، و أخذنا
) ، فيشرك أهله معه في الفعل ، وفي حال تبرئة الذات
يعمد إلى استعمال ضمائر الأفراد (لم أقم بضربه ولم أقم
بدفع المشتكية...)

وبذلك يتضح عبر تحليل اللغة الجنائية أنّ نص المشتكية أقرب إلى الحقيقة من نص المتهم ، حسب القرائن اللغوية والواردة في اعتراف كل منهما.

-الجناية الخامسة : جناية الشروع بالقتل أو الإيهاًم به: هي تلك الجرائم التي يخطط لها مسبقاً ثم تنفذ، أو تلك الجرائم التي تنفذ بدون قصد القتل ثم يحصل مالم يقصده، أو جريمة تمّ الإسهام فيها من شخص مع مجموعة أخرى ، سواء كان ذلك الشخص عنصراً رئيساً أم مشاركا ، وفي ضوء تلك المسافة الدقيقة ارتأينا أن نأخذ نمطا مختلفا من الجنايات ، وهي تلك الجنايات التي يكون فيها المتهم مجهولا أو غير معين ، لوجوده بين مجموعة كبيرة تحتمل ارتكابها الجريمة ذاتها، فضلا عن ذلك اختفاء السلاح وإنكار الجاني ومحاولته إيهاًم الجهات المختصة بعدم الارتكاب، وهنا يأتي دور اللسانيات الجنائية؛ ليسهم في كشف بعض خيوط الجريمة باستعمال المنطق اللغوي في قراءة البنية النصية لاعتراقات أحد المشتبه بهم بالقتل ، أو الأقرب منهم في حصوله ، ومثال ذلك جناية في إحدى أفضية ذي قار جاء في مدونة تحقيقها: ((إفادته المتهم /الاسم ... تولد / ٢٠٠٥ السكن الشطرة ... / طالب جامعي اسم الام / ... افاد بما يلي وبحضور السيد نائب المدعي العام والمحامي المنتدب ، بتاريخ الحادث ٥/٧/٢٠٢٥ الساعة التاسعة مساء تم الاتصال بي وأخبروني بحصول مشاجره بين شقيقي (ع. ف) مع أولاد المجنى عليه (م. ح . نه) على أثر ذلك حضرت إلى الدار ووجدت والدي وشقيقي (...)وبعد ذلك حضر المتهم (ع. ل ، م . ن ، و ع . ج) و مجموعة أخرى من الأشخاص لا أتذكرهم حاليا، ووجدت مجموعة من الأسلحة داخل دارنا قام بإحضارها المتهم (ع . ح) حسب توقعي، وقمت بأخذ بندقية نوع كلاشكوف والخروج من الدار وإطلاق النار باتجاه الأعلى حوالي ثلاثة اطلاقات وشاهدت المتهمين (م. ن، و ع. ح) يقومون بإطلاق العيارات النارية أيضا، وقد علمت فيما بعد بإصابة المجنى عليه بإحدى الإطلاقات النارية وسبب إطلاق النار لوجود مشاجرة سابقة بين شقيقي (ع. ف) وأولاد المجنى عليه (م.ح.نه) ولا أعرف بمصير السلاح حاليا ، وأني غير محكوم سابقاً وهذه إفادتي.)) (محكمة تحقيق الشطرة: التاريخ: ٦/٧/٢٠٢٥)، ووثيقة التحقيق الخاصة بالنص المزبور أدناه:



ما يختلف في هذه الجناية ، هو أنّ الجاني لم يعترف بجريمته ، وأنّ سلاح الجريمة لم يسلم إلى دائرة التحقيق ، كما أنّ هناك عوامل عدة تجعل الجاني متهما وليس جانيا أو تجعله مشرعا في القتل وليس قاتلا . ولذلك يشرع الباحث الجنائي إلى اعتماد اللغة ونظرياتها اللسانية بوصفها أحد الإجراءات التي تعتمد في كشف هوية مرتكب الجرائم، وعلى وفق ذلك سنحلل الإفادة السابق ذكرها.

ولو نظرنا في متن النص سنجد وزع على أطراف عدة ، أسهمت بعضها في إطلاق العيارات النارية ، ويحتمل أن يكون الجاني أحد أفرادها ، فالطرف الرئيس المتهم (ر . ف) والأطراف المشاركة (ع . ل) و (م . ن) ، و (ع . ح) ومجموعة أخرى أحد أطرافها(ع.ح) جلب الأسلحة ، وهو قيد الاتهام في دائرة تحقيق الشرطة ، وأمّا المتهم الرئيس (ر . ف) فيرى نفسه أنّه بريئا ؛ لكونه أطلق عيارته النارية ضمن الأشخاص الذين أطلقوا أيضا ، فكيف يتميز الجاني الأصيل في خضم هذه التعقيدات وغموض الأدلة فيها ؟ الإجابة في ذلك تكمن في لجؤنا إلى دراسة العلامات السيميائية في النص وعلاقتها في اللسانيات عبر سيميائ المعاني وسيميائ التواصل التي تبتغي قصدية التبليغ ، وعلى وفق ذلك نتبع الإجراءات الآتية :

أولا : **عناصر تحليل الخطاب السيميائي:** ويتكون من المرسل(المتكلم) ويمثله (ر . ف) والمرسل إليه (المخاطب) ويمثله السيد نائب المدعي العام ، والمحامي المنتدب ، أما الرسالة أو القناة فهي الإفادة النصية المزبورة أعلاه، وإما محاور هذا التحليل ، فعلى قسمين:

الأول : سيميائ المعنى ، وهو على نوعين: الدلالة الذاتية و الدلالة الإيحائية.

أما عن **الدلالة الذاتية** ، فهي تلك الدلالة المباشرة في نص المتهم بمعنى أنّها لا تحمل أبعادا مجازية أو إشارات تلميحية ، وقد برزت في عدة محاور ، منها محور حضور المتهمين إلى داره ، وذلك في قوله (وبعد ذلك حضر المتهم (ع . ل ، و م . ن ، و ع . ح) ومجموعة أخرى من الأشخاص لا اتذكروهم حاليا، وأيضا محور إطلاق النار ، وذلك في تعبيره (وقمت بأخذ بندقية نوع كلاشنكوف والخروج من الدار وإطلاق النار باتجاه الأعلى حوالي ثلاثة إطلاقات وشاهدت المتهمين (م . ن و ع.ح) يقومون بإطلاق العيارات النارية أيضا)، وكذلك في محور التبرير الذي نصّ على أنّ(سبب إطلاقي النار لوجود مشاجرة سابقة بين شقيقي (...)) وأولاد المجنى عليه).

أما **الدلالة الإيحائية** : فهي تلك الدلالة العميقة في الملفوظ الخطابى التي تحمل بين طياتها انزياحات دلالية عن المعنى الرئيس ، وإشارات تلميحية إلى مقصدية عانمة في النص لم يعمل منتجها على إيصالها بصورة ذاتية مباشرة ، وذلك لغايات ومقاصد شخصية ، ومصاديق هذه المفاهيم في نص المتهم جاء بمحاور عدة ، منها محور الأول الاتصال الهاتفى ، وقد ورد في قوله (الساعة التاسعة مساء تم الاتصال بي وأخبروني بحصول مشاجره بين شقيقي (ع.ف) مع أولاد المجنى عليه من على أثر ذلك حضرت) ، ففي النص المذكور لم يكن المقصود منه الإخبار عن عملية الاتصال الهاتفى وطريقة معرفته بالحادث، بل حاول المتهم أن يخرج من عباءة التصريح بالشيء إلى عباءة التلميح ، فالقصد العميق أنّه لم يشترك بالشجار الأول، ولا علم له به ، ومعنى الإيحاء هو ،-فأنا لست مسؤولا عمّا حصل-.

ومن المحاور الإيحائية أيضا محور جلب السلاح ، وجاء فيه(وبعد ذلك حضر المتهم (ع . ل ، و م . ن ، و ع . ح) ومجموعة أخرى من الأشخاص لا اتذكروهم حاليا، ووجدت مجموعة من الأسلحة داخل دارنا قام بإحضارها المتهم (ع . ح) ، وهذا النص يحمل إيحاء آخر ، بأنّه لا يملك السلاح ولا علاقة له به ، ولم يشارك بإحضاره ، وهنا يحاول المتهم التملص من القضية، وكأنه فوجئ بكل شيء أمامه .

المحور الآخر ، محور الإطلاق النارية ، وورد فيه (وقمت بأخذ بندقية نوع كلاشنكوف والخروج من الدار وإطلاق النار باتجاه الأعلى حوالي ثلاثة إطلاقات وشاهدت المتهمين (م . ن ، و ع . ح) يقومون بإطلاق العيارات النارية أيضا) الإيحاء هنا أنه ليس جانيا ؛ لكون اتجاه الإطلاق إلى الأعلى ، ومشاركة أشخاص آخرين معه في ذلك ، وهم (م . ن ، و ع . ح)، وكأنه يلصق التهمة بهما تلميحا ؛ لكونه لم يحدد جهة إطلاقاتهم ولا عددها !.

ومن المحاور أيضا تكرار جملة إطلاق العيارات النارية من الجاني ، وذكر فيه(وسبب إطلاقي النار لوجود مشاجرة سابقة بين شقيقي (ع.ف) وأولاد المجنى عليه (مح. نه)) فال تكرار المذكور يلمح به المتهم إلى أمرين ، أحدهما للتأكيد على

أن مجيء المتهم ليس بدافع القتل ، ولم تكن لديه هذه النية في ذلك ، والأمر الآخر أنّ الشجار الذي وقع بين الطرفين هو من سبب مجيئه إلى البيت.

وكذلك تكريره لاسم المتهم (ع. ح) بمجيئه إلى الدار مرة ، وبإحضار السلاح حسب توقعه مرة أخرى ، ومشاهدته العينية له في إطلاق العيارات النارية تارة أيضا، وهذا دليل واضح بمناص المتهم الرئيس من الجناية وإلقائها على أحد الأشخاص المشاركين معه من الأقرباء.

الثاني: سيمياء التواصل : يقوم على ثلاثة أقطاب ، وهي الدال والمدلول وقصدية التبليغ ، وهذا ما سنبينه في نص المتهم (ر. ف).

-الدال : أخبروني

- المدلول : هو الرواية أو الحكاية
قصدية التبليغ : أنه ليس أسا في الشجار ولا مرتكبه
لأنه حكي له رواية فشارك بها بعد وقوعها .

الدال : علمت بموت المجني

، و فيما بعد
المدلول: إدراكه ومعرفته متأخرا
قصدية التبليغ: أنه لم يكن قاتلا ، ولو كان كذلك ،
لعرف الأمر في لحظته وليس متأخرا.

الدال : لا أعرف بمصير السلاح

المدلول : إنكار واضح بالمعرفة
قصدية التبليغ : إخفاء الدليل ومعالم الجريمة

وخلاصة القول، هناك أربعة متهمين في القضية ، وترتيبهم من الأقوى فعلا إلى الأضعف :

←	ر . ف	المرتبة الأولى
←	ع . ح	المرتبة الثانية
←	م . ن	المرتبة الثالثة
←	ع . ل	المرتبة الرابعة

فالأول، مطلق العيار و ابن العائلة التي قام معها الشجار ، والثاني أحد الحضور من أقرباء العائلة ومطلق للعيار أيضا ، وهو من جلب السلاح حسب الظن، الثالث أحد الحضور من الأقرباء ومطلق العيار أيضا، والرابع حضر فقط للعائلة التي حدث معها الشجار، وإذا ما طرحنا المتهمين الأضعف حسب القراءة السيميائية في إفادة المتهم ، فسيبقى المتهم الرئيس الأول (ر. ف) و (ع. ح) ، وكلّ منهما عليه دلائل جنائية، وكلاهما أطلق النار ، فأيهما الجاني ؟ فالحقيقة إذا رجعنا إلى الإفادة اللغوية للمتهم الأول (سنجد ثغرة لغوية قد ترشحه بالمرتبة الأولى في الشك به بوصفه مرتكب الجريمة ، وهي (لا أعرف مصير السلاح حاليا) ، وهذا يدل على أنه تعمد إخفاء السلاح ، لكي لا تتطابق الرصاصة القاتلة مع نوعية الرصاص التي ينتمي إليه سلاح الكلاشنكوف الذي استعمله المتهم ، كما أنه ابن العائلة وهو أولى بالقيام بالجريمة من غيره.

الخاتمة

وفي الحقيقة ومحصول الحديث بعد أن تبخرنا في الجنايات وإجراءاتها اللسانية في متن البحث، خرجنا بالتوصيات والنتائج الآتية:

وبدءاً بالتوصيات ، فبعد اطلاعنا على جملة من الجنايات والإفادات ، لاحظنا بعضها قد دَوّن باللغة القانونية ، وبعضها جمع بين اللغتين المتداولة ولغة القانون ، لذا نرى أن يعتمد التحقيق الجنائي اللغة المتداولة التي يستعملها المتهمون أو الشهود في تدوين إفادتهم ؛ لكونها أجدى نفعاً في إحاطة الدليل الجنائي اللغوي وأكثر مقدرة على تمييز النصوص من حيث الحبكة والاضطراب.

وأما النتائج التي توصل إليها البحث:

- رأى البحث أن الإشارات الجنائية الحاصلة في العصر القديم -الإغريقي والروماني أو العصر الإسلامي - ، وسبل التحقيق والآليات المستعملة فيها لا تعدوا كونها إشارات عامة تحاكي العمل الجنائي وليست بدايات نشأتها العلمية.
- رأى البحث أن اللسانيات الجنائية حقلاً بينياً ، تواشج مع مجموعة من العلوم اللغوية وغير اللغوية مستعملاً آلياتها وقواعدها في تشكيل أسس تطبيقية يقوم عليها التحليل الجنائي.
- ضمّن البحث علوماً عدة تتداخل مع مباحث اللسانيات ، لتكون آلية في التحليل اللساني الجنائي ، ومن تلك العلوم علم النفس وعلم السيمياء ؛ لما لهما من أثر فعال في اكتشاف هوية الجاني
- توصل البحث إلى أن اللسانيات الجنائية منهج بيني تطبيقي يوظف اللغة لدراسة القوانين الجنائية أو المرافعات القضائية أو لغة الشهود التي تحمل بعداً جنائياً ، ودراسة اللغة الجنائية التي تصاحب الجريمة أو تكون دليلاً رئيساً فيها ، دراسة لا تبحث عن ذاتية اللغة ، وإنما تبحث المادة الجنائية فيها ، معتمدة في ذلك مجموعة من العلوم اللسانية وغير اللسانية وإما أن تكون هذه العلوم تقنية من تقنيات التحليل أو تكون أحد الأدلة الجنائية .
- ، توافقت رؤية البحث مع رؤية الباحثين السابقين في أن يُعتمد مصطلح " الجنائي " إذا كانت المادة البحثية جنائية، و أما إذا كانت المادة تختص بالقضاء الصرف ، فالأولى استعمال مصطلح " القضائي " ، وإذا كانت أحكاماً شرعية فالأفضل استعمال ما يجانسها من اللفظ ، وبما أن المادة الخاضعة للإجراء التطبيقي في بحثنا تصنف في عمومها ضمن الجنايات ، فاخترنا مصطلح اللسانيات الجنائية لها.
- لللسانيات الجنائية مجالات ومصادر عدة يستسقي منها الباحث اللساني مادته البحثية، وهي مادة ميدانية في مجالها التطبيقي، كالسرقة والقتل ، والانتحار والتزوير والابتزاز وغيرها.
- ولانفتاح المجال الجنائي على القضايا والأمور العميقة ، يتم التوجه نحو المنهج التلفيقي الانتقائي في عملية الوصف والتحليل ؛ و ذلك لاختلاف ميادين الجريمة ونوعها ، فقد يحلل منهج لساني ما قضية معينة ولكن لا يحلل الأخرى فتحتاج هنا إلى منهج آخر.
- انمازت جنايات ذي قار بخاصيتين في طبيعة اللغة المستعملة في تدوين الإفادات ، الخاصة الأولى، استعمال اللغة الدرجة ، وهذا حسن ؛ لأنها تعين الباحث الجنائي في اكتشاف ثغرات عدة في إفادة المتهم ، كم يتبين سياق حاله ووضع النفس، أما الخاصة الأخرى فهي التدوين بلغة القانون ، وهذا النوع من التدوين يتسم بالتلوث اللغوي إذ يغيب شخصية المتهم فتكون إفادته محبوكة لا تتناسب مع وضعه وبيئته و سياق حاله .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
 - / الأسلوبية الرؤية والتطبيق: يوسف أبو العدوس : دار الميسرة، عمان، ط2، 1427 هـ
 - / الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي: مؤيد آل صوينت ، مكتبة الحضارات – بيروت لبنان، ط1 ، 2010م.
 - / علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون: جون أولسون : ترجمة د. ناصر محمد الحقباني: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، ط1، 1429هـ.
 - / اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998م.
 - / اللسانيات الجنائية : تعريفاتها ، ومجالاتها ، وتطبيقاتها : صالح بن فهد العصيمي: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ، الرياض، ط1، 1445هـ.
 - / اللسانيات الجنائية إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي: د. يونس عبد الله الدخي : مطبعة نركال ، العراق، الموصل ، ط1، 2024م.
 - / اللسانيات الجنائية ممارسة تطبيقية : د. سعد عبد الغفار ، د. عطية يوسف: لناشر: دار النابعة للطبع والنشر والتوزيع ، ط1، 2023م
 - / اللسانيات الجنائية وتمثلاتها في الخطاب الجنائي العراقي: عامر محسون: الناشر: دار كنوز المعرفة العلمي، ط1، 2023 م .
 - / معجم الفروق اللغوية : أبو هلال العسكري: الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، د. ط ، د. ت.
 - / معجم المصطلحات اللغوية: رمزي منير بعلبكي : دار العلم للملايين ، ط. 1 ، 1990م.
 - / المعجم الموسوعي للمصطلحات اللسانية: ، عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي ، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، 2023م.
 - / مقدمة في علم اللغة الجنائي: عادل الشيخ: طباعة cv, jejak ، 2021 م .
- البحوث والدوريات
- ❖ تطبيقات اللسانيات: نظرة في اللسانيات القضائية: د. محمد هتهوت : مجلة اللسانيات التطبيقية، مج 9 ع3، 2025م.
 - ❖ علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته: لعبد المجيد عمر الطيب، المجلة العربية للدراسات الأمنية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، مج 23 ، ع49، 2008 م.
 - ❖ اللسانيات الجنائية اللغة في ميزان العدالة (بحث) حورية نهاري ، وأنوار بن شوك: مجلة كلم ، مج9، ع1، 2024م.
 - ❖ اللسانيات القضائية في الوطن العربي: أحمد نور الدين، مجلة الأثر، ع29، 2017 م.
 - ❖ لسانيات المتون وتطبيقاتها في اللسانيات القضائية" معالم نظرية وتقريب تطبيقي": أ. د. نعمان بوقرة : مجلة علوم اللغة العربية وأدائها، مج15، ع1، 2023 م.
 - ❖ معالم الألسنية الجنائية وبلوغها التكامل الوظيفي -دراسة تحليلية في تطبيقاتها العملية، أ. د. علي حسين خضير مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد2025، 1م.

- ❖ مقدمة في اللسانيات الجنائية رؤية لسانية تطبيقية: (بحث) : وليد أحمد العناتي المجلة العربية للعلوم الإنسانية جامعة الكويت، العدد 164 ، 2023 م.
- ❖ مقدمة في اللسانيات الجنائية و واقعها في العالم العربي :سعاد طعبة: (بحث) ، مجلة المحترف للعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج9، ع5، 2022م.
- الإعلام المرئي والأنترننت
- ☞ قناة الرابعة رد العضو المتهم بالابتزاز السياسي في لقاء له مع الإعلامية منى سامي ، https://youtu.be/CIKarniIlpY?si=2CMyh_o4r6RZ1CfW
- ☞ قناة (964 Arabic) لقاء مع المحافظ الذي ادعى فيه الابتزاز السياسي من أعضاء مجلس المحافظة .
- ☞ منصة شفق نيوز: <https://shafaq.com/ar> خبر محرر منشور حول الابتزاز لذي تعرض لها محافظ ذي قار.

الأمكنة

✓ محكمة تحقيق الشطرة.

✓ محكمة تحقيق الناصرية.